جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: الإقتصاد النقدي و البنكي

بعنوان :

إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية

دراسة حالة بنك BNA الوكالة -878- بمستغانم

من إعداد الطالب:
يخلف سيف الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:
يخلف عبد الله

الموسم الجامعي: 2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: الإقتصاد النقدي و البنكي

بعنوان :

إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية

دراسة حالة بنك BNA الوكالة -878- بمستغانم

من إعداد الطالب:
يخلف سيف الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:
يخلف عبد الله

الموسم الجامعي: 2021/2020

كلمة الشكر

اود ان اشكر :

-السيد المدير للوكالة 878 لبنك الوطني الجزائري و كل عمال الوكالة الذين سمحوا لي بإكمال تربصي الداخلي في وكالتهم على رغم من ازمة الوباء الحالية

-الاستاذ يخلف عبد الله الذي كان هو المؤطر لبحثي هذا

-فريق التدريس بالكامل في قسم العلوم الاقتصادية.

-زملائي في الفصل الدراسي 2021/2020

-عائلتي.

أود أن أشير إلى أنني تمكنت من تقديم هذه المذكرة وتحقيق نفسي بفضل كل هؤلاء الأشخاص لأن "الوحدة قوة"

– الملخص:

تعمل البنوك والمؤسسات المالية بشكل متزايد على تطوير أنشطتها لزيادة نتائجها. ينتج عن هذا الموقف خوض مخاطر كبيرة لهذا الأخير ، وهذا هو السبب في وضع العديد من تقنيات الإدارة والتحوط من أجل تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

يتمثل عملنا في اقتراح الأنواع المختلفة من القروض والمخاطر الكامنة في النشاط المصرفي وطرق إدارة مخاطر القروض، حيث تحظى مخاطر القروض أو الطرف المقابل باهتمام متزايد على مستوى المؤسسات الائتمانية ، ولا سيما بسبب الوضع في النظام المصرفي.

في هذا السياق ، يجب أن تكون البنوك على دراية تامة بأهمية هذه المخاطر ، مما يعزز من قابلية تحديدها كميا من أجل إدارتها بأكثر الطرق كفاءة.

من أجل ضمان استمرارية أنشطتها ، تقوم البنوك بإدارة المخاطر ، من خلال طرق مختلفة مثل التنظيم التحوطي ، والمنتجات المشتقة ، وأخذ الضمانات ، وتقاسم المخاطر ، وما إلى ذلك .. إلخ.

تعد معالجة وإدارة ملف الائتمان التشغيلي داخل BNA موضوعًا مهمًا يتطلب دراسة ومراقبة متعمقة لتقليل المخاطر.

الكلمات المفتاحية:البنوك التجارية، القروض، إدارة المخاطر، مخاطر القروض،BNA

-Summary:

Banks and financial institutions are increasingly developing their activities to increase their results. This situation results in taking a significant risk of the latter, which is why various management and hedging techniques have been put in place in order to minimize the risks.
Our work is to suggest the different types of loans, the risks inherent in the banking activity and the ways to manage the risk of loans, where the risk of loans or counterparty is receiving increased attention at the level of credit institutions, especially because of the situation in the banking system.
In this context, banks must be fully aware of the importance of these risks, which enhances their ability to quantify them in order to manage them in the most efficient way.
In order to ensure the continuity of their activities, banks manage risk, through various methods such as prudential regulation, derivative products, taking of collateral, risk sharing, etc ... etc.
Handling and managing the operating credit profile within BNA is an important subject that requires in-depth study and monitoring to reduce risk.

Key words: commercial banking, loans, risk management, loan risk, BNA

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
التشكرات	III
الملخص	IV
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: القروض البنكية و سياسة الإقراض	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	3
المطلب الأول: تعريف البنك التجاري و اهميته و خصائصه	3
المطلب الثاني: موارد البنوك التجارية و المبادئ التي تحكمها	4
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	6
المبحث الثاني: القروض البنكية	7
المطلب الاول: تعريف القروض البنكية و خصائصها الأساسية	7
المطلب الثاني: أدوار القروض البنكية	8
المطلب الثالث: أصناف القروض البنكية	9
المبحث الثالث: السياسة الإقراضية	14
المطلب الاول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها	14
المطلب الثاني: عناصر سياسة الإقراض	15
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الإقراض	17
المطلب الرابع: مراحل منح القروض البنكية	18
خلاصة الفصل	20

الفصل الثاني: مخاطر القروض البنكية و طرق إدارتها و تقديرها	
تمهيد	22
المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية	23
المطلب الاول: عموميات حول المخاطر البنكية	23
المطلب الثاني: تعريف مخاطر القروض البنكية و مدى تأثيرها على النشاط المصرفي	25
المطلب الثالث: أسباب نشوء مخاطر القروض البنكية	26
المبحث الثاني: إدارة مخاطر القروض البنكية	30
المطلب الاول: مفهوم إدارة مخاطر القروض و أهدافها	30
المطلب الثاني: وظائف إدارة مخاطر القروض البنكية و مبادئها	31
المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية	32
المبحث الثالث: اتفاقيات بازل و علاقتها بإدارة مخاطر القروض البنكية	34
المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى و إدارة مخاطر القروض البنكية	34
المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية و إدارة مخاطر القروض البنكية	37
المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة و إدارة مخاطر القروض البنكية	41
المبحث الرابع: نماذج تقدير مخاطر القروض البنكية	42
المطلب الاول: نماذج التقييم الإئتماني	42
المطلب الثاني: أسلوب النسب المالية و النماذج الإحصائية	46
المطلب الثالث: النماذج الهيكلية لتقدير المخاطر	57
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: دراسة قرض الإستغلال في البنك الوطني الجزائري وكالة 878 –مستغانم–	
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	68
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري	68

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي	70
المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنك الوطني الجزائري	72
المبحث الثاني: تقديم الوكالة 878 لبنك الوطني الجزائري	73
المطلب الأول: تعريف الوكالة 878 و أهدافها	73
المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878	74
المبحث الثالث: تكوين و دراسة ملف قرض الإستغلال على مستوى البنك الوطني الجزائري الوكالة 878	76
المطلب الأول: إعداد ملف طلب قرض الإستغلال	76
المطلب الثاني: دراسة ملف قرض الإستغلال	77
المطلب الثالث: مثال عن دراسة ملف قرض الإستغلال مقدم من طرف البنك الوطني الجزائري الوكالة 878	78
خلاصة الفصل	81
الخاتمة العامة	82
قائمة المراجع	85

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2–1)	نسب المخاطرة المرجحة للأصول	**36–35**
الجدول (2–2)	نسب معاملات تحويلات الائتمان للتعهدات خارج الميزانية حسب نسبة بازل 1	**36**
الجدول (2–3)	معلمات المخاطر لنموذجIRB	**38**
الجدول (2–4)	ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية	**40–39**
الجدول (2–5)	نسب مخاطر الائتمان	**49–48–47**
الجدول (2–6)	النسبة العامل الشمالي المحددو من طرف جمعية" CREDIT MEN "	**51**
الجدول (2–7)	مصفوفة الانتقال لسنة واحدة	**62**
الجدول (2–8)	أسعار الفائدة الآجلة بحسب التصنيف الائتماني	**63**
الجدول (3–1)	تحليل ربحية المؤسسة	**79**

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2–1)	أسباب نشوء مخاطر القروض البنكية	**26**
الشكل (2–2)	نموذج بسيط لعصبون اصطناعي	**54**
الشكل (2–3)	أنواع دوال التنشيط	**55**
الشكل (2–4)	نموذج (KMV Moody's)	**60**
الشكل (3–1)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**71**
الشكل (3–2)	الهيكل التنظيمي للوكالة 878	**74**

المقدمة العامة

المخاطرة أمر لا بد منه في الحياة التجارية ، ولكن في أوقات الأزمات ، يمكن أن يشكل مستوى المخاطرة التي تتحملها البنوك تهديدًا للنظام المالي والاقتصاد ككل.وتعتبر مخاطر القروض أي مخاطر عدم السداد من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث بالنسبة للبنك فإن منح القرض يعني الإيمان بالشخص (فردًا أو شركة) طالبه ، مؤمنًا بمشروعه، بنجاحه المستقبلي وقبل كل شيء توقع إيصالات مستقبلية كافية لسداد القرض، لذلك تنشأ مخاطر القروض من حقيقة عدم حدوث إيصالات مستقبلية وعدم حدوث سداد كامل أو جزئي عند الاستحقاق.

تتكون إدارة مخاطر القروض بعد ذلك من تحديد وفهم وتقييم مخاطر الخسارة وبالتالي اتخاذ التدابير المناسبة ، وتأطير هذه الإدارة من خلال نظام مزدوج تفرضه السلطات النقدية والذي يحدده البنك نفسه. وبالتالي، فإن السيطرة على مخاطر القروض هي أحد الاهتمامات الرئيسية لمعظم المؤسسات البنكية، لا سيما من خلال الديون التي تمنحها لعملائها، والتي تكون في الغالب أشكالًا من القروض قصيرة الأجل. لهذا السبب ، يتعين على العديد من البنوك الآن دمجها في إدارتها لتقليلها.

- **الإشكالية :**

و على ضوء ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الطرق التي تتبعها الإدارات البنكية من أجل مواجهة المخاطر المتعلقة بالقروض؟

و للإجابة على الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات التالية:

-ماذا نعني بالمخاطرة في تقديم القروض البنكية؟

- ماهي طرق إدارة و تقدير مخاطر القروض؟

- كيف تتم دراسة ملف قرض الإستغلال داخل البنك الوطني الجزائري؟

و للإجابة على التساؤلات نطرح الفرضيات أدناه

- **الفرضيات:**

- بالرغم من تعدد المخاطر إلا أن مخاطر القروض تعتبر الأهم بالنسبة للبنوك.
- تتبع إدارة مخاطر القروض اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر القروض.
- تتم دراسة ملف قرض الإستغلال داخل البنك الوطني الجزائري بطرق تقليدية نوعا ما.

- **أهمية الدراسة:**

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحبها القطاع البنكي في إقتصادات الدول، وما يواجه هذا القطاع من تحديات و إنعكاسات في ضوء التغيرات السريعة و المؤثرات القوية التي أحدثتها العولمة المالية، و تتزايد أهمية البحث كونه يعالج إحدى القضايا التي تواجه البنوك و التي هي تتمثل في مخاطر القروض.

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

– الإجابة على الإشكاليات المطروحة،وذلك من خلال تحديد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في منح القروض.

– إظهار أهمية القروض.

– معرفة كيفية المعالجة البنكية لخطر القرض.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

تعددت أسباب اختيارنا للموضوع، نذكر منها ما يلي:

– الاهتمام الشخصي بالموضوع بحيث يعتبر الدافع الأساسي لاختيار الموضوع.

– معرفة دور و نشاط البنوك التجارية و إدارتها للمخاطر الاقراضية في الحياة الاقتصادية.

– معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض،

– معرفة كيفية التقليل من خطر عدم السداد.

- **حدود الدراسة:**

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، و بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بوضع حدود البحث ما يلي:

– الحدود المكانية: الوكالة 878 لبنك الوطني الجزائري.

– الحدود الزمنية: و هي متمثلة في مدة التربص الميداني.

- **المنهج المتبع:**

تقتضي كل دراسة إتباع منهج معين للوصول للهدف المنشود منها، فالمنهج يجب أن يتجانس ويتوافق مع موضوع الدراسة، ولذلك اتبعنا في الجزء النظري المنهج الوصفي، أما في الجزء التطبيقي فتم إتباع منهج دراسة حالة ، حيث أجرينا الدراسة التطبيقية في وكالة من وكالات البنك الوطني الجزائري و هي الوكال 878 .

- **صعوبات البحث:**

– صعوبة الوصول إلى المعلومة في البنك لاعتبارها من أسرار المهنة.

– الصعوبة في مواصلة التربص الميداني في البنك نظرا للجائحة الحالية (كوفيد).

- **مرجعية الدراسة**

فيما يخص المراجع والمصادر العلمية فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب الأكاديمية باللغة العربية و الفرنسية و الانجليزية، المقالات المنشورة بمجلات علمية متخصصة، بعض الرسائل الجامعية وأبحاث أخرى و حتى مواقع إلكترونية متخصصة جاهدين وبقدر الإمكان التركيز على استعمال المصادر الأكثر حداثة والمتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

- **هيكل البحث** :

تم تقسيم البحث إلى 3 أقسام نقدم في الفصل الأول القروض البنكية و سياسة الإقراض حيث سيتم عرض مفاهيم البنوك التجارية و القروض المقدمة من طرفها و السياسات الإقراضية فيها. وسيتم تخصيص الفصل الثاني لمخاطر القروض البنكية و طرق إدارتها و تقديرها، و أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للدراسة الميدانية.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في التطرق لموضوع إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية.

الفصل الأول:

القروض البنكية و سياسة الإقراض

تمهيد:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية في كل مرحلة من هذه التطورات زادت حاجة الناس لمثل هذه المؤسسات نظر للوظائف التي تقوم بها و من أبرزها قبول الودائع، و إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال ولكن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة بل وهناك سياسات للإقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الاول**:عموميات حول البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني**: القروض المصرفية.
- **المبحث الثالث**: سياسة الاقراض

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تحتل البنوك مكانه هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه و هذا ما سنتحدث عنه في مبحثنا هذا و بشكل مبسط و ملخص من اجل مساعدتنا في المراحل القادمة من بحثنا.

المطلب الاول : تعريف البنك التجاري و اهميته و خصائصه

البنك هو مؤسسة ائتمانية تهدف إلى تقديم الخدمات المالية للأفراد وكذلك للشركات ، سواء كانت خاصة أو عامة. إن تعريف البنك و اهميته ليسوا بالأمر السهل ، أي أن التعريف يتغير وفقًا للمنظور المناسب ، اقتصاديًا أو قانونيًا أو تقليديًا.

اولا– تعريف البنك التجاري:

- ✓ **التعريف الاقتصادي :**

" البنوك هي الشركات أو المؤسسات التي تتمثل مهنتها المعتادة في تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع ، والتي يستخدمونها لحسابهم الخاص في الائتمان أو العمليات المالية.بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، ولكن هذا التعريف يشرك مع البنك مؤسسات أخرى مثل شركات التامين وصناديق التوفير البريدي[1] ".

" البنك التجاري هو مؤسسة مالية تتجه أنشطتها الأساسية بشكل أساسي نحو الأفراد (الودائع والاستثمارات وحلول الادخار والائتمان) أو الشركات أو السلطات العامة. يمكن أن تكون هذه مؤسسات مادية (وكالات ، موزعين) أو مؤسسات افتراضية (عبر الإنترنت أو عن بُعد فقط). ويحتفظ برأس مالهم مساهمون ليسوا بالضرورة عملاء[2]".

- ✓ **التعريف القانوني(حالة الجزائر)[3]:**

بموجب الامر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003 المتعلق بالنقد و القرض : يُعتبر بنكًا ، أي مؤسسة ائتمانية تمارس لحسابها الخاص وكمهنة عادية ، العمليات التالية بشكل أساسي:

-تلقي الأموال من الجمهور؛

-منح الائتمان؛

-إجراء معاملات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية وفقًا للتشريعات واللوائح ذات الصلة؛

[1] زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، ***إدارة البنوك***، ط2، دار المسيرة عمان، الأردن، 1996، ص3

[2] http://financedemarche.fr/definition/banque-commerciale تاريخ الإطلاع 02-02-2021 الساعة 17:00

[3] الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003,يتعلق بالنقد و القرض المادة 66 و 72

-ادارة وسائل الدفع والمضي قدمًا في عمليات الطرح والاكتتاب والمشتريات والإدارة وحفظ وبيع الأوراق المالية وجميع المنتجات المالية؛

ثانيا- أهمية البنوك التجارية[1]:

- تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الاصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد؛
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع؛
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الاموال من الاحتياطيات المتولدة من ايداعات الجمهور؛
- تعد البنوك التجارية القناه الاساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياساتها النقدية؛
- تعد البنوك التجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي؛
- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل افضل واوسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع ان يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الافراد والاعمال والحكومات؛

ثالثا- خصائص البنوك التجارية:

تتمتع البنوك التجارية بعدة خصائص هي:

-قدرتها على خلق الإئتمان؛

-السعي الى الربح, حيث هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة؛

-تعتبر اكثر عرضة للمخاطرة من المؤسسات المالية الأخرى ويرجع ذلك الى ان الودائع الجارية تعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها والتى تتصف بانها ودائع ملزمة الدفع حين الطلب دون اشعار مسبق؛

- تعد البنوك التجارية وساطة مالية بين وحدات الفائض (من لديهم أموال ولا يستطيعون استثمارها)، ووحدات ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه وليس لديه المال) ؛

-. تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) من جميع فئات؛

-المساهمة في عمليّة خلق النقود بشكل كبير جدًا؛

المطلب الثاني : موارد البنوك التجارية و المبادئ التي تحكمها

اولا- موارد البنوك التجارية :

1-الموارد الذاتية(الداخلية): هي تلك الأموال التي يمتلكها البنك من خلال تأسيسه أو من خلال نشاط هده الموارد و تشمل:

[1] https://accdiscussion.com/acc7019.html تاريخ الإطلاع 02-02-2021 الساعة 17:30

أ–رأس المال المدفوع :هو مجموعة المبالغ التي يدفعها المساهمون في تكوين رأس مال المصرف ، أما اذا كان المصرف حكومياً فإنه يمثل مجموعة المبالغ التي تخصصها الدولة لإنشاء ذلك المصرف .

ب–الأرباح الغير موزعة : (نتائج رهن التخصيص) وهي تلك الأرباح الصافية التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين بعدم توزيعها لسبب أو لأخر مثل محاولة تدعيم المركز المالي أو استغلال فرص استثمار مستقبلية ...الخ.

ج–المخصصات والاحتياطات[1] : المخصصات هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية، وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك في فيها ومخصصات خسائر مخفضة الأوراق المالية، الضرائب.

أما الاحتياطات فهي الأرصدة التي يجنيها المصرف من صافي أرباحه المعدة والقابلة للتوزيع على المساهمين وبعض هذه الاحتياطات قانونية إجبارية يلتزم المصرف بتكوينها بنص القانون والبعض الأخر طوعية تكون لتدعيم مركزها المالي.

2–الموارد الخارجية : هي التي يكون مصدرها من خارج البنك و تشمل:

أ–الودائع : هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد و هي على أنواع :ودائع جارية – ودائع لأجل – ودائع التوفير – ودائع بإشعار .

ب–القروض ما بين المصارف : لا ينظر إلى هدا النوع من البنود بارتياح لذما يصفه البعض إلى ضعف سيولته إضافةً إلى ذلك و في حالة الظروف السياسية و الاقتصادية الخاصة قد تكون كل البنوك في حاجة إلى هدا النوع من البنود فتجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض و هدا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي.

ج–القرض من البنك المركزي : يمول هذا الأخير البنوك التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لان البنك المركزي هو بنك البنوك و بالتالي هو المقرض الأخير لها.

ثانيا – المبادئ التي تحكم أعمال البنوك[2]:

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها , وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :

1–السرية : إن عامل السرية أهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك أن يخبر أحد عن أسرار عملائه فهذا التزام عام تقتضيه أصول المهنة , ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة،***الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك***، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013،ص53

[2] https://ay83m.wordpress.com/2013/02/05/ تاريخ الإطلاع 02 - 02 -2021 الساعة 17:50

2–حسن المعاملة : أساس تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.

3–الراحة والسرعة : إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك , والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار , ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين .

4– كثرة الفروع : يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافيه مختلفة تعود بفوائد كثيرة على البنك.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

من التعريفات السابقة (في المطلب الاول) يمكننا اعطاء ملخص عن من بين اهم وظائف البنوك التجارية التي تشمل مايلي:

أ– قبول الودائع: و يقصد بالوديعة مبلغ مالي لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق، حيث يقوم البنك بفتح حساب باسم صاحب الوديعة ويمنح له شيكات يستطيع أن يصدرها للأمر متى يشاء في حدود المبالغ المودعة في حسابه[1].

ب– تقديم القروض[2]: يحقق البنك أرباحا عن طريق ممارسة نشاطه المتمثل في منح القروض لتمويل الإستثمارات كما هو معلوم يحتفظ البنك بنسبة السيولة لمقابلة متطلبات المودعين كما يعمل على خلق التوازن بين الربحية والسيولة.

ج– ادخار المناسبات: تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل:مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج، أو تدريس الأبناء في الجامعة أو شراء الهدايا في أعياد الميلاد ....الخ

د– الاستثمار في الأوراق المالية : وهي الأسهم والسندات حيث تقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وبالعكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذ توقعت انخفاض في أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار غير المباشر.

هـ– بيع وشراء العملات الأجنبية(الصرف): تهتم البنوك التجارية بعملية بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء يوم بعد يوم.

[1] خالد أمين عبد الله، ***العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة***، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 136

[2] زياد رمضان و محفوظ جودة،مرجع سبق ذكره، ص 17

المبحث الثاني: القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية اهم وظيفة من الوظائف البنكية و هي من أهم وسائل تمويل الاقتصاد ، فهي يلعب دورًا مهمًا في تنمية النشاط الاقتصادي. سنحاول من خلال هذا المبحث تعريف مفهوم القروض وإبراز دورها وعرض أنواعها التي المختلفة التي يمنحها البنك.

المطلب الاول: تعريف القروض البنكية و خصائصها الأساسية

اولا – تعريف القروض البنكية:

- ✓ **التعريف الاقتصادي :**

هناك عدة تعاريف للقروض من المنظور الاقتصادي ومن أهمها:

"الائتمان المصرفي عمومًا هو العملية التي يتيح البنك من خلالها مبلغًا محددًا لطرف ثالث يسمى المقترض عن طريق التزام الأخير بدفع الفائدة المتفق عليها للمصرفي وإعادته إليه في الوقت المحدد للسداد ، وهو مبلغ ما يعادل ذلك المقدم له [1]"

يعرف القرض كذلك على أنه "فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء المدة المتفق عليها بين الطرفين[2]".

من التعاريف السابقة نستنتج انه بالنسبة للاقتصاديين القرض المصرفي هو مبلغ من المال يمنحه البنك (الدائن) ، إلى شخص اعتباري أو شخص طبيعي (المدين) ، ويخضع لالتزام السداد في تاريخ معين. حيث يتقاضى البنك أجورًا عن طريق فوترة سعر الفائدة.

- ✓ **التعريف القانوني :**

حسب امر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003,يتعلق بالنقد و القرض الجزائري و في مادته 68 فإن[3]: يشكل عملية قرض،في مفهوم هذا الامر، كل عمل عوض يضع بموجبه شخص ما او بعد بوضع اموال تحت تصرف شخص آخر، او يأخذ بموجبه لصالح الشخص الاخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي او الكفالة او الضمان.

---

[1] PRUCHAUD J., ***Evolution des techniques bancaires***, Editions scientifiques Riber, Paris,France, 1960, p.50

[2] عبد الحميد عبد المطلب، ***البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها***، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2000،ص111

[3] الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003,يتعلق بالنقد و القرض المادة 68

ثانيا – خصائص القروض البنكية :

من خصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:

1–الثقة: "مصطلح الائتمان يأتي من المصطلح اللاتيني "credere" ، أي الثقة". بالنسبة للبنك ، فإن هذه الثقة في عميله تتجلى من خلال سلف الأموال ، وتنفيذ الأوامر المقدمة ، والإشارة إلى المعلومات الإيجابية.

2–المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

3–الوقت:حيث هو الاجل أو الموعد النهائي المحدد لسداد العميل للسلف الممنوحة له أو الالتزامات التي يجب أن يقدمها في إطار اعتماد توقيع من المصرفي.

4–سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.

5–الضمانات:و تكون إما عينية أو شخصية و سوف نتعرف عليها لاحقا بالتفصيل.

6–طريقة السداد:و هناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها:

–يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق؛

– أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق؛

– إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير[1]؛

المطلب الثاني: أدوار القروض البنكية

ويتمثل دورها في:

1–دور القروض البنكية بالنسبة للنشاط المصرفي : وتتمثل فيما يلي[2]:

أ–تحقيق عوائد كبيرة: حيث يهدف البنك كمنظمة تجارية من منح القروض إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل خدمات ممكنة لزبائنه.

ب–استمرارية النشاط البنكي: حيث تمثل القروض بالنسبة للبنك النشاط الأساسي لها والغاية من وجودها والتى من دونها لا يمكن للبنك أن يصل إلى الأهداف التى يريد تحقيقها.

[1] http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/6167/1/memoire.pdf تاريخ الإطلاع 08-02-2021 الساعة19:30

[2] خالد بن عمر، ***تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الاحصائية –دراسة البنك الوطني الجزائري***، رسالة ماجستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، 2004، ص 4

2- دور القروض البنكية بالنسبة للأفارد والمؤسسات: وتتمثل في الآتي:

أ-توفير الأموال اللازمة: تسمح القروض البنكية بتوفير الأموال اللازمة في وقت مناسب للعملاء البنك.

ب-الزيادة في الانتاج: يرتبط تطوير وعصرنة القطاع الإنتاجي بنسبة كبيرة بمدى اقتناء وتجديد التجهيزات الإنتاجية التي تساعد على الرفع من كمية ونوعية المنتجات، وكذلك الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية كالمواد الأولية. وفي كثير من الأحيان لا يمكن للمؤسسة الحصول على كل ذلك بأموالها الخاصة، لذا فإنها تلجأ إلى البنك لتمويل مختلف احتياجاتها الاستثمارية أو تلك المتعلقة بدورة الاستغلال.

ج-رفع القدرة الشرائية: تساعد القروض المقدمة للمستهلك على الرفع من قدرته الشرائية التي تؤثر بدورها على القطاع الإنتاجي إذا كان مرنا.

3- دور القروض البنكية للاقتصاد ككل: وهي:

أ-زيادة التنمية الاقتصادية: إن عملية منح القروض سواء كانت للمؤسسات أو الأفراد لا يظهر أثرها على العون الاقتصادي المستفيد منها فقط، وإنما يمتد هذا الأثر إلى بقية الأعوان الاقتصاديين بفعل أثر المضاعف.

المطلب الثالث: أصناف القروض البنكية

نظرًا لتنوع إحتياجات الوكلاء الاقتصاديين ، يمكننا التمييز بين عدة أنواع من القروض، نذكر :منها

❖ **قروض الاستغلال:**

تسمح قروض الاستغلال للشركات بتغطية احتياجاتها من التدفقات النقدية في الوقت المناسب، من خلال تمويل الأصول الحالية للميزانية العمومية ، وبشكل أكثر دقة القيم التشغيلية أو القابلة للتحقيق. يمكن تقسيم القروض قصيرة الأجل أو قروض التشغيل إلى فئتين ، وهما:

1- قروض الصندوق Les crédits par caisse : تعتبر الاعتمادات النقدية بمثابة ائتمان قصير الأجل ، وهي الاعتمادات التي تنطوي على صرف من قبل المصرفي لصالح عميله والذي يسمح له بموازنة تدفقه النقدي على المدى القصير ، قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ :

أ-تسهيلات الصندوق La facilité de caisse: هو قرض بنكي ممنوح للشركات ، يهدف إلى مواجهة النقص المؤقت في النقد بسبب عدم التوافق قصير الأجل بين الإنفاق والدخل. يحدث هذا الموقف بشكل عام في نهاية كل شهر ، بمناسبة

المواعيد النهائية للموردين وكشوف رواتب الموظفين ، وتسوية ضريبة القيمة المضافة ، وما إلى ذلك . و ينبغي على البنك إن يتابع عن قرب استعمال هذه القروض من طرف الزبون[1].

ب-المكشوف Le découvert : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل. و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة. و على الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق و المكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا، فإن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض وطبيعة التويل.

فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، فإن المكشوف قد يمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة و ذلك حسب طبيعة عملية التمويل[2].

ج-القروض الموسمية crédit saisonnier : هناك الكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة على طول دورة الاستغلال، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة، ومن أمثلة هذه العمليات، إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة ما بعد جني المحاصيل الزراعية، وفي هذه الحالة تلجئ المؤسسة إلى القروض الموسمية.

د-الخصم التجاري L'escompte commercial : هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها، و يحل محلها الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل استحقاقها و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي المال إلى حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين ، و يستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن و يسمى سعر الخصم. وبالتالي فإن الخصم يشمل ثلاثة أطراف[3]:

- الشركة المستفيدة من الأداة المسماة "المحول"؛
- المدين بالصك المسمى "المحيل"؛
- المصرفي المسمى "المتنازل له"؛

هـ-تسبيقات على البضائع Avance sur marchandise : هو عبارة عن قرض يمنح للعميل ويهدف إلى تمويل مخزون معين. ويجب أن يكون المستفيد من السلفة (العميل) في حيازته بضائع تكون كضمان للمقرض(البنك). ويتم إيداعها إما في مستودع تابع للبنك (أو مستأجر من قبله) ، أو في أيدي طرف ثالث المرسل إليه.

و يجب على المصرفي التأكد من طبيعة وجودة وقيمة السلع المراد تمويلها وقطاع نشاط الشركة والوضع الاقتصادي.

[1] Luc Bernet Rollande, ***Principe de technique bancaire*** ; 25éme édition ; Dunod , Paris,france, 2008, P288

[2] http://droit7.blogspot.com/2018/03/blog-post_21.html تاريخ الإطلاع 10-03-2021 الساعة19:30

[3] Luc Bernet Rollande, Op. Cit, P292

و-**تسبيقات على الصفقات العمومية Avance sur marché public**.: هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية, تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية(الوزارات),أو الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى, ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع و حجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ,ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من اجل تمويل انجاز هذه الأشغال ,وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من اجل انجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.

2-القروض بإمضاءات Les crédits par signature: الائتمان بالتوقيع هو التزام من قبل المصرفي تجاه أطراف ثالثة للوفاء بالالتزامات التي تم التعاقد عليها معهم من قبل بعض عملائه ، في حالة ثبوت أن هذا الأخير في حالة تقصير. تأتي الاعتمادات بالتوقيع بثلاثة أشكال ، وهي:

أ-ضمان الاحتياطي : هو "عقد يضمن بموجبه الشخص أداء التزام من خلال الالتزام تجاه الدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يفي المدين به بنفسه"[1] .

الضمان هو التزام يقدمه البنك نيابة عن عميله ، لأداءه في حالة تقصير هذا الأخير تجاه طرف ثالث.

ب-الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك, يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق زبونه في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته, وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة و مبلغها, و يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب ,وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

ج-القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بالتسديد للدائن و ليس لزبونه , و يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات؛
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية؛
- القبول الممنوح للزبون من اجل مساعدته للحصول على مساعدة للخزينة؛
- القبول المقدم للتجارة الخارجية[2]؛

[1] Beranlard J-P, ***Droit du crédit*** ,;4éme édition, Aengde, Paris, france, 1997, P.190

[2] https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=5901#ch 1622 الساعة 2021-03-10 تاريخ الإطلاع 19:55

❖ **قروض الاستثمار Les crédits d'investissements** :

قروض الاستثمار هي ضمانات تسمح للشركات بالحصول على المعدات والسلع والمواد عند إنشائها أو من أجل تطوير نشاطها. ستساهم الموارد المفرج عنها لتشغيل هذه السلع المشتراة في سداد الائتمان.

1- عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات , و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

أ-قروض متوسطة الأجل: يقع قرض متوسط الأجل في نطاق عامين (02) إلى سبع (07) سنوات. يتم منحها ، بشكل أساسي ، لاقتناء سلع رأسمالية قابلة للاستهلاك بين ثمانية (08) وعشر سنوات (10) سنوات. قروض متوسطة الاجل يمنحها إما بنك واحد أو بنك في منافسة مع مؤسسة متخصصة (ائتمان المعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ...إلخ).

ينطبق هذا على الاستثمارات متوسطة الأجل مثل السيارات والآلات وبشكل أعم ، على معظم السلع الرأسمالية ووسائل الإنتاج الخاصة بالشركة. هناك ثلاثة أنواع من الائتمان متوسط الأجل .

ب-قروض طويلة الأجل : هذه القروض لها مدة تتجاوز سبع (07) سنوات مع فترة تأجيل من سنتين إلى أربع (04) سنوات. وهي مخصصة لتمويل الأصول الثابتة الثقيلة وخاصة الإنشاءات. تتوافق فترة التمويل بشكل عام مع فترة إطفاء الأصول الثابتة الممولة ويجب ألا يغطي مبلغ الائتمان الاستثمار بأكمله.

2-القرض الايجاريLe crédit bail ou leasing: هو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى, بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها, ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

ومن خلال التعريف يمكننا استنتاج خصائص الإيجار الأساسية و هي كالتالي:

- إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة؛
- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة؛
- في نهاية فترة تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات؛
- طلب تجديد العقد وفق شروط يتفق بشأنها مجددا دون تغيير ملكية هذا الأصل؛
- شراء نهائي لهذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد, مع نقل ملكية الأصل وحق الاستعمال إلى المؤسسة المستأجرة؛
- الامتناع عن تجديد العقد أو شراء الأصل و بالتالي إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة؛

– تقييم عملية القرض الايجاري علاقة بين ثلاثة أطراف: المؤسسة المستأجرة, المؤسسة المؤجرة, المؤسسة الموردة لهذا العقد الائتمان لابد أن تتم , و عمليات تفاوض تحدث و إجراءات وخطوات محددة يجب أن تحدد ,و متطلبات عالية يجب أن تتوافر لمنح القروض و تطوير دائم تعمل البنوك التجارية على أحداثه عند إدارتها للقروض المصرفية؛

❖ **تمويل التجارة الخارجية :**

تشير التجارة الخارجية إلى جميع المعاملات التجارية (الاستيراد والتصدير) التي تتم بين بلد ما وبقية العالم. تولد هذه المعاملات تدفقًا كبيرًا للسلع والخدمات ورأس المال.

تشجع السلطات العامة العمليات الاقتصادية الوطنية على الانفتاح على العالم الخارجي. نتيجة لذلك ، يتعين على البنوك تلبية احتياجات الأعمال في تنفيذ معاملات الاستيراد والتصدير. يمكن تنفيذ هذه العمليات من خلال أشكال مختلفة من الائتمان ، مرتبطة في كل حالة بهدف التمويل ، سواء الصادرات أو الواردات.

1– تمويل الصادرات : في كثير من الحالات ، بسبب نقص الأموال ، هناك صعوبات في نشاط الاستيراد / التصدير. نتيجة لذلك ، يضطر المقاولون إلى الاتصال بالبنوك مما يسمح لهم بالاستفادة من تمويل محدد. في سجل الاعتمادات المخصصة لتمويل الصادرات[1]:

أ–ائتمان المورد: هو ائتمان بنكي يُمنح مباشرة للمورد (المصدر) الذي وافق بنفسه على موعد نهائي للدفع من شريكه الأجنبي (المستورد). يسمح هذا الاعتماد للمصدر بخصم ديونه وتحصيل ، في وقت التسليم الجزئي أو الكلي للتصدير ، مبلغ المبالغ المستحقة له على المشتري الأجنبي.

ب–ائتمان المشتري: هو التمويل الممنوح مباشرة للمشتري الأجنبي من قبل بنك أو مجموعة مصرفية ، من أجل السماح للمستورد بالدفع نقدًا للمورد.

2– تمويل الواردات : المعاملات التي تتم على الصعيد الدولي ، بسبب البعد الجغرافي والاختلافات في اللوائح والفترات الطويلة ، تنطوي على مخاطر كبيرة للمشغلين الاقتصاديين الذين يبدؤونها. تتدخل البنوك لتسهيل إتمام عمليات الاستيراد من خلال تقنيات تمويل الاستيراد وهي[2] التحصيل المستندي أو التسليم المستندي و هو أسلوب للدفع يفوض المصدر من خلاله البنك الذي يتعامل معه ، من خلال مراسله ، بتحصيل المدفوعات أو قبول المشتري في وقت الدفع. تقديم مستندات ممثل البضاعة.

[1] Mannai S et Simon Y., ***Technique financière internationale***, 7éme édition, Economica, Paris, france, 2001, P.580

[2] Pasco C, ***Commerce international***, 6éme édition, Dunod, Paris, france, 2006, P.116.

❖ **القروض للأفراد:**

مثل الشركات ، قد يكون لدى الأفراد موارد كافية لتمويل احتياجاتهم ، حيث قد لا تسمح لهم أموالهم بإجراء معاملة. لهذا ، يمكنهم الحصول على دعم مصرفي لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

القروض المقدمة للأفراد هي قروض تُخصص أساسًا لاستهلاك السلع والخدمات الممنوحة للأشخاص الطبيعيين خارج نطاق أنشطتهم المهنية. يمكن تقسيم القروض المقدمة للأفراد إلى فئتين ، وهما:

1-قروض استهلاكية[1] : تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو أثاث أو ثلاجة أو تلفزيون.

و تعرف أيضا بأنها تلك القروض التي هدفها تشجيع الاستهالك. و تشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي قطاع العائلات.

2- القروض العقارية : الرهن العقاري هو قرض يمنحه البنك للأفراد والشركات ويهدف إلى تمويل صفقة عقارية (الاستحواذ ، البناء ، الأشغال ، إلخ). يمكن تخصيص السكن لسكن أساسي أو ثانوي أو لاستثمار إيجاري. تقوم مؤسسات الإقراض عمومًا برهن الممتلكات المشتراة ، وبالتالي تحمي نفسها من عدم سداد القرض[2].

المبحث الثالث: السياسة الإقراضية

تسلط السياسة الاقراضية الضوء على جميع أنواع القروض التي تقدمها المصارف لعملاءها والشروط المرتبطة بها و يمكن لسياسة الاقراض أن تكون ناجحة بفضل السياسة الجيدة ، وإدارة القرض واسترداده, و هذا ما سنتطرق له في مبحثنا هذا.

المطلب الاول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها

اولا- مفهوم سياسة الاقراض :

"ان سياسة الإقراض لدى أي بنك، أنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات، من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي حين ممارسة البنك لهذه المهمة ويقصد بحاجة مشروع ما إلى اموال، حاجته إلى راس مال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، ومن

[1] صديق توفيق نصار، ***العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة***، دراسة تحليلية مقارنة في الصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الاعمال، كلية تجارة قسم إدارة أعمال، جامعة الإسالمية، غزة،فلسطين، 2005، ص32

[2] Philippe N, ***Banque et Banque centrale Dans la Zone Euro***,1er édition ,De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004,P.50.

ثم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية، ويستوي في ذلك أن يكون الاقتراض لآجال طويلة أو متوسطه أو قصيرة، وتسعى المشروعات في العادة الى تحقيق ما يعرف بالتوازن المالي بين المصادر الداخلية أو الذاتية أو المصادر الخارجية أو غير الذاتية".

" هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية ، وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وآجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تُحدد الخطوط العامة التي تحُ كم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله بهدف تحقيق أفضل عائد ، واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الائتمان ، والذي تسعى من خلاله لتحقيق الأمور التالية : الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع[1]".

ثانيا– أهداف سياسة الاقراض

تهدف سياسة الاقراض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

ا. المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك ، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة ،

ب–تسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري ؛

ج–تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك ؛

د– المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية ؛

هـ–تلبية طلبات الزبائن من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً؛

المطلب الثاني: عناصر سياسة الإقراض

يختلف هيكل ومحتوى سياسة الاقراض من بنك إلى آخر ولكن هناك عناصر رئيسة يجب أن تشملها أي سياسة الاقراض وهي:

1–صلاحيات منح القرض: يجب أن توضح سياسة الائتمان من هو المخوّل بالموافقة على منح القرض سواء كان فرد أو مجموعة وأن يكون هناك حدود لصلاحية المنح. كذلك يجب أن تصف سياسة الائتمان إجراءات الموافقة ومدة اجتماعات لجنة القروض. إن أنظمة الموافقة على القرض يجب أن تكون مرنة للتجاوب مع الاحتياجات غير المتوقعة وفي ذات الوقت تتضمن إجراءات ضبط ورقابة منعاً لأي مخاطر غير مرغوب.

[1] مياد أنيس محمد، ***التأمين على الائتمان و دوره في ادارة المخاطر الائتمانية و تعزيز عمليات التمويل***، مذكرة ماجستير غير منشورة في المصاريف و التأمين، كلية الاقتصاد،قسم المصارف و التأمين، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2015/2014، ص 43

2-الحدود القصوى للائتمان: يجب أن تشتمل سياسة الائتمان على إرشادات تبين حجم محفظة القروض كنسبة من موجودات البنك ويجب أن تكون هناك حدود على حجم القروض القائمة وكذلك على الالتزامات الإجمالية. ويمكن للبنوك أن تقوم بوضع هذه الحدود بسهولة إذا كان لديها بيانات تاريخية توضح حجم الالتزامات السابقة خلال مراحل الدورة الاقتصادية.

لقد درجت العادة أن تقوم البنوك بوضع الحدود كنسبة من الودائع، أو رأس المال أو إجمالي الموجودات، وفي حال تبني إدارة مخاطر بشكل واسع، فإن البنوك يمكن أن تضع حدود المخاطر كنسبة من إيرادات البنك ورأس ماله أو كلاهما. من فوائد هذا الأسلوب هو أن الحدود تكون مرتبطة بدرجة المخاطر.

3-توزيع المحفظة حسب نوع القرض: يجب أن تشمل سياسة الائتمان على إرشادات بخصوص توزيع القروض حسب القطاعات)مثلاً تجارية، عقارية، استهلاكية، قطاع الصحة...الخ(كذلك يجب أن تشتمل على نسب حدود الائتمان داخل القطاع نفسه. مثلاً يمكن أن نفرض حد على لقروض الاستهلاكية بشكل عام وأيضاً داخل هذا القطاع مثلاً تفرض حدود على قروض بطاقات الائتمان[1].

4-الحدود الجغرافية: يمكن أن تشمل سياسة الائتمان على إرشادات بخصوص حدود الائتمان حسب المناطق الجغرافية وهذا الأمر مهم بالنسبة إلى البنك حتى يستطيع الإشراف والرقابة على المحفظة بشكل فعّال وخاصة في حالة البنوك الجديدة.

5-الأنواع المفضلة من القروض: يمكن أن تشمل سياسة الإقراض على نوعية القروض من حيث تلك التي ينظر إليها البنك على أنها قروض مرغوب بها أو غير مرغوب بها. مثلاً بعض البنوك لا ترغب في منح قروض للمشاريع الناشئة والجديدة وبعضها مثلاً تحدد حجم القروض الممنوحة للقطاع العقاري.

6-معايير الأداء المالي: ترتبط معايير الأداء المالي عادة بنوع القرض والغرض منه. وكحد أدنى يجب أن تشتمل سياسة الائتمان على بعض المتطلبات الواجب توفرها مثل وجود مصدر رئيس ومصدر ثانوي لسداد القرض كذلك ضرورة وجود حد أدنى من رأس المال العامل، تصنيف من مؤسسات الجدارة، القدرة لدخول الأسواق، ونسبة تغطية خدمة الدين.

7-البيانات المالية ومتطلبات التحليل: يجب أن تحتوي سياسة الائتمان على وضع معايير حول أنواع البيانات المطلوبة وكذلك توقيت تقديم هذه البيانات. كذلك يجب أن تحدد سياسة الائتمان متطلبات القوائم المالية لكل من الأفراد والشركات ووضع معايير بالنسبة إلى القوائم المدققة وتلك غير المدققة، كشف التدفقات النقدية، وغيرها. فمثلاً وجوب تقديم قوائم مالية مدققة بشكل سنوي على الأقل للمقترضين الذين تزيد قروضهم عن حد معين. كذلك يجب أن تشتمل سياسة الائتمان على متطلبات التدقيق الخارجي. وعندما تقوم وكالات الجدارة الائتمانية بتحديد درجة مخاطر المقترض يجب أن تكون المعلومات محدثة بشكل دوري خاصة للقروض الدوارة[2].

[1] إبراهيم الكراسنة، ***الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك***، ط26، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 19-20

[2] إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 20-21

8–الضمانات ومتطلبات هيكل القرض: يجب أن تبين سياسة الاقراض هيكل القرض المقبول وكذلك وصف للضمانات المقبولة وحجم القرض كنسبة من قيمة الضمان وكذلك وضع للحدود التي يمكن تمويلها والتي تعتمد على نوع القرض.وكذلك تحديد غرض القرض والعمر الافتراضي للضمان. وفي حال أن تكون الضمانات أوراق مالية، فيجب أن يكون أيضاً هناك متطلبات لقبول الورقة المالية كضمان مثل درجة سيولتها.

9–إرشادات التسعير: يجب أن تشتمل سياسة الاقراض على أسس تسعير القروض والمتمثلة في ضرورة أن تكون نسب أسعار الفائدة والعمولة بمستوى تغطي تكاليف الأموال بالإضافة إلى تحقيق مستوى مقبول من العائد. وكذلك يجب أن يأخذ بالاعتبار مبدأ المخاطر العائد عند وضع أهداف الربح.

10–معايير التوثيق: يجب أن تشتمل سياسة الاقراض على إرشادات بخصوص الوثائق القانونية لمختلف أنواع القروض. وتشمل هذه الوثائق على وثائق قرارات الإقراض، مذكرات منح الائتمان، التحليل المالي، التقييم، التأمين، الموافقة على الضمانات وغيرها.

11– تحصيل الديون وإطفاؤها: يجب أن تتضمن سياسة الاقراض الأسلوب الأمثل لتحصيل الديون بحيث ترتبط عملية التحصيل بجودة القرض وبالتالي على درجة خطورة القرض. كذلك يجب أن يكون هناك أسس لعملية إطفاء أو إعدام الديون.

12–متطلبات تقارير الائتمان: حيث يمكن أن تشتمل سياسة الاقراض على أنواع ومحتوى ودورية التقارير التي يجب أن ترفع إلى الإدارة العليا في البنك وإلى مجلس الإدارة[1].

13– الالتزامات العرضية: الالتزامات العرضية هي تلك المتعلقة بالاعتمادات والتزامات القروض. وتنشأ مخاطر هذه الالتزامات من عدم التأكد من أن كانت القروض سيتم استغلالها أم لا. يجب أن تشتمل سياسة الاقراض على تعليمات توضح الحدود المقبولة من هذه الالتزامات والكيفية التي يتم من خلالها إعادة النظر في هذه الالتزامات بشكل دوري.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الإقراض

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

1–العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح

[1] نفس المرجع، ص 22-23

الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2-العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

أ-درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها؛

ب-نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان؛

ج-الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة؛

د- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الاقراض المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة؛

3-العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

أ-الغرض من التسهيل و المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل؛

ب-مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه؛

ح-طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة؛

د- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها؛

هـ- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف[1]؛

المطلب الرابع: مراحل منح القروض البنكية

يمر منح القرض بمراحل متعددة يمكن إيجازها في سبعة خطوات رئيسية وهي:

1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تزفر عنها

[1] سيف هشام صباح الفخري، ***الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية***، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سوريا، 2009,ص ص 6- 8

زيادة المنشأة، وخاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

2- التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الإئتمائية من حيث شخصيته وسمعته وقدره على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن منشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها،ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناءا على هذه المذكرة يتم موافقة على منح القرض من سلطة الائتمانية المختصة.

5- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة. وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات الحيوية البارزة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني،و تعد القروض الاستخدام الرئيسي للاموال الموجودة عند البنك لتلك الأموال، وتختلف هذه القروض باختلاف الحاجيات التمويلية للمؤسسة ونوع النشاط المرغوب في تمويله، لذا قبل أن يقدم البنك على تقديم قروض للمحتاجين إليها كلّ في قطاع نشاطه، عليه أن يدرس بعناية ودقة ملف القرض المودع لديه وأخيرا الموافقة على منح القرض من عدمه،وهذا ما خصصناه للدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مخاطر القروض البنكية و طرق إدارتها و تقديرها

تمهيد:

إن القروض هي من أهم الاستخدامات الرئيسية للأموال الموجودة في حوزة البنك، فهي تمثل النشاط الرئيسي للبنوك، ويعد الائتمان المصرفي أكثر المجالات الاستثمارية جاذبية للبنوك نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، إلا أنه مقابل ذلك يكون السبب في تعرضها لمخاطر عدة، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، حيث سنقسمه الى 3 مباحث و هي كالأتي:

- **المبحث الاول:** مخاطر القروض البنكية
- **المبحث الثاني:** ادارة مخاطر القروض البنكية
- **المبحث الثالث:** اتفاقيات بازل و علاقتها بإدارة مخاطر القروض البنكية
- **المبحث الرابع:** نماذج تقدير مخاطر القروض البنكية

المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك التجاري إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها ولكن للقروض مخاطر كبيرة سنتطرق إلى تعريفها و شرحها في مبحثنا هذا.

المطلب الاول: عموميات حول المخاطر البنكية

اولا– تعريف المخاطر البنكية

قبل اعطاء تعريف عن المخاطر البنكية وجب علينا التعريف بما هي المخاطر حيث :

أ– تعريف المخاطر:

تشير المخاطر "إلى حالة عدم اليقين التي تلقي بثقلها على النتائج والخسائر التي يحتمل أن تنشأ عندما تكون التغيرات في البيئة عكسية"

يمكن تعريف المخاطر على أنها "خطر محتمل متوقع إلى حد ما. وبالتالي ، فإن السمة المحددة للمخاطر هي عدم اليقين الزمني لحدث له احتمالية معينة لحدوثه ووضع البنك في صعوبة[1] ".

كما تعرف المخاطرة على أنها"احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير".

ب –تعريف مخاطر البنكية (المصرفية):

ويمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها "عدم اليقين الزمني لحدث ما مع احتمال معين لوقوعه ووضع البنك في صعوبة".
من هذا التعريف، يمكننا إزالة عنصرين أساسيين يميزان المخاطر في البيئة المصرفية:

– عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها (وهو مصدر المخاطر)؛ وتتعلق القضية بالنتائج والخسائر المستقبلية للبنك (النتيجة النهائية) ؛

– وبالتالي فإن المخاطر المصرفية هي خطر يتعرض له البنك أثناء النشاط المصرفي. وهذا الأخير، من خلال دوره في الوساطة المالية والخدمات ذات الصلة، يعرض المصارف لمخاطر عديدة، ترتبط مباشرة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها المصارف[2]؛

ثانيا– عوامل الخطر و تحديده

1– عوامل الخطر:

[1] bessis j.,***gestion des risques et gestion actif-passif des banques*** ,edition dalloz ; paris, france, 1995, p13.

[2] daoudi salma, ***analyse du processus d'evaluation du risque credit bancaire*** ,cas banque populaire ,ecole nationale de commerce et de gestion, kenitra ,maroc,2018, p6

عوامل الخطر هي متغيرات لا يمكن التنبؤ بها ، لا يمكن للمرء أن يعرف أو يتنبأ بوجود أو تطور ويمكن تعديل قيمة محفظة معينة في أي وقت. يمكن أن تكون هذه العوامل[1]:

- نوعي (حدث سياسي أو اقتصادي) أو كمي (مستوى مؤشر البورصة) ؛
- يمكن ملاحظته (سعر برميل النفط) أو غير قابل للملاحظة (تقلب في معدلات 10 سنوات) ؛
- المتكررة (أسعار الصرف) أو لمرة واحدة (نشر الرقم القياسي للاستهلاك) ؛

2- عملية المخاطرة:

عملية المخاطر هي العملية التي من خلالها يحدد البنك مخاطره ويقيسها ويتحكم فيها[2]:

أ- تحديد المخاطر: هذه هي الخطوة الأولى في عملية الكشف عن المصادر المختلفة التي تولد المخاطر التي يواجهها البنك. تحقيقا لهذه الغاية ، يمكن إنشاء خريطة المخاطر من خلال عملية المخاطر من أجل سرد جميع المخاطر الهامة. يعد تحديد المخاطر تمرينًا دائمًا بمرور الوقت لأن المخاطر تتطور مع التغيرات في البيئة الداخلية أو الخارجية:

- **العوامل الداخلية**: هيكلية البنك وأنشطته ونوعية العاملين فيه؛
- **العوامل الخارجية**: تقلبات الأوضاع الاقتصادية ، التغيرات في البيئة المهنية والتكنولوجية التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف البنك؛

ب- مقياس المخاطر: يعد قياس المخاطر خطوة مهمة في العملية لأنها تشكل الأساس لاتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات إدارة المخاطر بعد ذلك. لقياس المخاطر ، تحتوي عمليات المخاطر على العديد من المؤشرات والأدوات التي تختلف وفقًا لنوع المخاطر التي يتم معالجتها ، والتي يتم تنفيذها من قبل مختلف الجهات المشاركة في عملية إدارة المخاطر.

ج-السيطرة على الخطر: وينبغي تحليل المخاطر من خلال محاولة تقديم إجابات على بعض الأسئلة قبل اتخاذ قرار بشأنها (لماذا ارتفاع وتيرة حدوث المخاطر ؟ لماذا نتيجة الحدث عالية ؟ هل من الممكن تقليله ؟ بأي مقاييس وبأي تكاليف ؟

وتتخذ التدابير بناء على نتائج التحليل: تعزيز الرقابة الداخلية ، وتطوير أدوات إدارية جديدة ، وما إلى ذلك. ويجب أن تكون القرارات المتخذة في إطار اللجان المتخصصة التي يشارك فيها أعضاء المديريات ذات الصلة والفرع موضوع خطة وميزانية ، بما في ذلك المواعيد النهائية ، والشخص المسؤول عن التنفيذ والرصد.

[1] http://www.demos.fr تاريخ الإطلاع 09-03-2021 الساعة 19:38

[2] Hamzoui M, ***Gestion des risque d'entreprise et contrôle interne***, Edition Pearson Education, Paris, france, 2007, P.109.

المطلب الثاني: تعريف مخاطر القروض البنكية و مدى تأثيرها على النشاط المصرفي

أولا– تعريف مخاطر القروض البنكية

مخاطر القروض هي المخاطر الأساسية لجميع الأنشطة المصرفية. إنها أول المخاطر يمكن أن يواجهها البنك و من بين التعاريف لها نذكر :

"عندما ترتبط المخاطرة بالقروض ينتج خطر القرض وهو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض وهو من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي عموما إما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي، وإما مخاطر اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك[1]".

"تعرف مخاطر القروض بأنها الخسارة المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته[2]" .

"احتمالية عدم استرداد قيمة القرض أي عدم تسديد قيمة الأقساط و / أو الفوائد بشكل كلي أو جزئي في الوقت المحدد ما ينتج عنه خسارة مالية".

" تُعرَّف مخاطر القروض بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم عن عجز جزئي أو كلي عن المقترض (مثلاً، شركة فاشلة) التي لا تفي بديونها عند استحقاقها. ويتوقف ذلك على ثلاث بارامترات هي: مقدار الدين، واحتمال التخلف عن السداد، وحصة الدين غير المستردة في حالة التخلف عن السداد. ومنذ الثمانينات، استمر هذا الخطر في التزايد، ليصبح الخطر الرئيسي الذي يتعرض له المصرف، مما جعل النظام المصرفي هشا بشكل متزايد[3]".

"هو احتمال الخسارة الذي يتعرض له الدائن(البنك) بسبب المدين (المؤسسة) العاجز عن تسديدها او جزء الدين (القرض) و الفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم نزاهة المدين في تعامله مع دائنه، أو لأنه فقد القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق".

ثانيا– تأثير مخاطر القروض على نشاط المصرفي

ومن بين الآثار السلبية المترتبة على مخاطر الائتمان على النشاط المصرفي ما يلي:

أ– تدهور أرباح البنك: يرجع هذا التدهور إلى الاعتمادات والخسائر المتعلقة بعدم سداد الديون.

ب– تدهور ملاءة البنك: في الواقع، يمكن للبنك استخدام رأس ماله الخاص لتغطية مستويات عالية من المخاطر (خسائر غير متوقعة). وقد يشكك هذا في ملاءتها.

---

[1] طلعت أسعد عبد الحميد، ***الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة***، مكتبة الشقري، القاهرة، مصر، 1998، ص155

[2] antoine sardi et jacob henri, ***management des risques bancaires***, edition afge, paris, france; 2001,p183

[3] cora hentrich, ***gestion du risque de crédit – le nouvel accord de bâle***, édition grin verlag, montpellier, france, 2003, p02

ج– انخفاض تصنيفه: تدهور في نتائج البنك يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تصنيفه لأنه مؤشر على الملاءة المالية;

د–ويمكن أن تتسبب مخاطر الائتمان في حدوث أزمة نظامية بسبب العدوى، وهو ما يقابل خطر أن يؤدي فشل مؤسسة ما إلى عجز المؤسسات الأخرى عن السداد.

د–تدهور العلاقة بين البنك والعميل: انخفاض في نتائج البنك بسبب عدم سداد ديونه يجبر البنك على زيادة أسعار الإقراض من أجل استيعاب الخسائر المسجلة. غير أن هذه الزيادة في معدلات الائتمان تؤدي إلى استبعاد جزء من الزبائن حتى من أي إمكانية للحصول على قروض وبالتالي إلى استخدام المنافسة لتمويل احتياجاتهم.

المطلب الثالث: أسباب نشوء مخاطر القروض البنكية

يعد التوسع الإئتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك والتي ترتبط بعدد من المخاطر، وهناك عدد من العوامل التي تساهم في حدوث تلك المخاطر والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

الشكل (2–1): أسباب نشوء مخاطر القروض البنكية

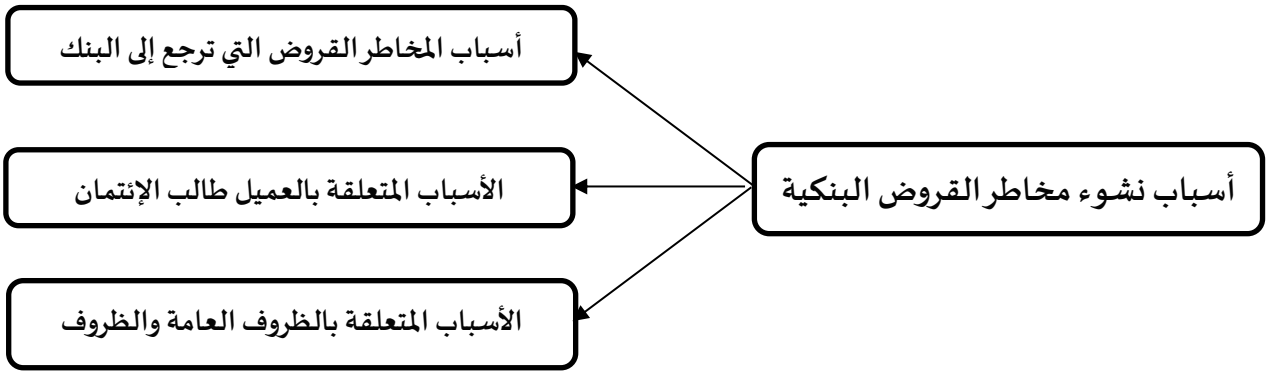

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على رشاد نعمان شايع العامري، ***الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013 ، ص561

أولا: أسباب المخاطر القروض التي ترجع إلى البنك

تتمثل أسباب المخاطر القروض التي ترجع إلى البنك فيما يلي[1]:

أ–غموض الخطر الإئتماني وعدم توقعه: فغموض الخطر الإئتماني وعدم وضوحه للبنك، أو عدم توقعه يعد خطرا إئتمانيا في حد ذاته.

[1] رشاد نعمان شايع العامري، ***الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013 ، ص561

ب–الإهمال والتعاون في إعداد الدراسات الائتمانية: ويتخذ ذلك أشكالا أهمها[1]:

–القصور في دراسة إمكانيات البنك الإئتمانية وعدم التقيد بالنظم المنظمة لذلك: وهذا بسبب المنافسة غير الطبيعية بين البنوك التي تؤدي إلى التوسع في منح الإئتمان بشكل يفوق حدود الأمان، الأمر الذي أغفلت معه تلك البنوك المتنافسة القواعد والأصول السليمة لمنح الإئتمان؛

– عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات: وفي هذا الشأن نجد أن البنوك إما أنها لم تقم بالدراسات الكافية للمشروعات التي تمنح الإئتمان من أجلها، أو أن بعض المسؤولين في البنوك يطلبون من العملاء إجراء دراسات الجدوى في مكاتبهم مقابل أتعاب عالية جدا هي في الأصل رشاوي للموافقة على منح الإئتمان؛

–عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء: إذ يجب التأكد من صحة القوائم المالية المقدمة من العملاء؛

–عدم الإهتمام بدراسة الغرض من طلب الإئتمان: إذ تعتبر دراسة الغرض من طلب الإئتمان معيار هام يستطيع البنك معرفة الوعاء الذي يوجه مراقبته عليه؛

–التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل: أي أنه عدم التأكد من صحة المستندات والإحتفاظ بها فعلا لدى البنك كل ذلك يضع البنك أمام صورة خاطئة عن العميل وممتلكاته مما يؤثر سلبا على ممتلكاته؛

ج–قلة الخبرة لدى بعض رجال الإستعلام الإئتماني في البنوك: فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر إئتمانية إعتمدت على موظفين في الإستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية، الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الإئتمان وهذا يدخل في باب التقصير في العمل من قبل مسؤولي البنوك.

د– تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الإئتمان: وقد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتقاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الإئتمان أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن إستعانة بنك آخر بتقديم بعض الإستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب إئتمان.

هـ– عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للإئتمان: إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب لإائتمان هي ضابط هام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب، والتعاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الإئتمانية.

و– عدم سلامة القرار الإئتماني: يعتبر القرار الإئتماني الفيصل في منح الإئتمان من عدم وله تأثيره الكبير على مخاطر الإئتمان سلبا أو إيجابا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الإئتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الإئتمانية والسياسات الإئتمانية للقرار الإئتماني يعني الوقوع في مخاطر إئتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها.

[1] رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سبق ذكره، ص561-565

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الإئتمان

أ- السمعة الإئتمانية لطالب الإئتمان: وتعني في مجال الإئتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد إلتزاماته وتمسكه بشروط الإتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي[1]:

- معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع المصرف سابقا، مدى إنتظام العميل على سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها؛
- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية؛
- خبرته في مجال إختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري؛
- معلومات شخصية تتمثل في إستقراره العائلي، العمر، الثقافة التي يمتلكها العميل؛

وتعتبر شخصية وسمعة العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الإئتماني وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان قادر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب؛

ب-عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الإئتمان: من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الإقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة حتى يتم الإطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

ج-ضعف أوإ ضطراب المركز المالي لطالب الإئتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية: إذ يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة وإذا كان المركز المالي لطالب الإئتمان مضطربا أو ظهرت عليه إشارات الضعف أو كانت كفاءته الإنتاجية بمنعدمة أو ضعيفة فإن هذا يعني أن البنك سيتعرض لمخاطر إئتمانية لا محال إذا أقدم على منحه الإئتمان المطلوب[2].

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية

إن للمخاطر الاقراضية أسباب أخرى لا علاقة لطرفي الخدمة الإئتمانية بها بل أنتجتها ظروف عامة، أو برزت لأسباب فنية وتقنية.

1-الأسباب المتعلقة بالظروف العامة:

وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية، والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية، والوضعية الإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.

[1] زكريا الدوري،يسرى السمرائي،***البنوك المركزية والسياسات النقدية***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 89

[2] رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سبق ذكره، ص566

أ– ما يتعلق بالوضعية الإقتصادية: وتتمثل في تغيرات البيئة الإقتصادية وهي متغيرات لا يمكن التحكم فيها منها[1]:

- تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كاتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال؛
- تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل؛

ب–فيما يتعلق بالجانب القانوني: نستطيع توقع عدد من المخاطر القانونية تأتي في مقدمتها القوانين التي تفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والإحتياطي القانوني، نسب الإئتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بالأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود والصفقات، ومنها أيضا المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده وأيضا المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال؛

ج–التغيرات السياسية والأمنية: وذلك كنشوب الحروب سواء كانت داخلية أو خارجية، وتدهور العلاقات الدولية المختلفة وحدوث أزمات سياسية داخلية وخارجية والتي غالبا ما يصاحبها تدخل في النشاط الإقتصادي، سواء بسن القوانين أو بإجراء إصلاحات إقتصادية كفرض ضرائب جديدة أو رسوم إضافية أو إستحداث سياسات نقدية جديدة كالسياسة التمويلية وسياسية سعر الصرف إضافة إلى تدخل الدولة قد يكون أحيانا في شكل المصادرة والتأميم.

د–المخاطر الطبيعية: وهي المخاطر التي تحدث نتيجة ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكن تجنبها أي ليس له قدرة أن يمنع تحققها والأسباب الأساسية لهذه الظواهر تحقق عامل طبيعي مثل تقلبات الجو كجفاف وقلة الرطوبة أو زيادتها والأمطار الغزيرة والفيضانات أو العواصف والزلازل[2] .

2– الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية وأهمها:

ا– التزوير والتزييف: وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل بها ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.

ب–الأسباب الناشئة عن إستخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الإلكترونية: فاختراق وتطوير أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقات الممغنطة، أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث إضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الإيداع والسحب.

كما أن الجرائم الإلكترونية تعد سببا بارزا من أسباب المخاطر الإئتمانية وخاصة بعد التوسع في إستخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية كبطاقات الإئتمان وكذلك المخاطر الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا.

[1] سمير الخطيب، ***قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي***، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 127

[2] عاطف عبد المنعم، ***تقييم وإدارة المخاطر***، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008 ، ص 34

المبحث الثاني: إدارة مخاطر القروض البنكية

إدارة مخاطر القروض هي نشاط اقتصادي مهم جدا. و تساعد على تحديد الروابط بين المقترضين والمقرضين والمستثمرين، من خلال تقييم مخاطرهم. إن النشاط الائتماني يعرض المصرف لخطر الطرف المقابل لأن مخاطر القروض تمثل احتمالية الخسائر الناجمة عن تخلف أحد المقترضين عن سداد ديونه في مواجهة تدهور وضعه المالي. وسنحاول في هذا المبحث ان نوضح مفهوم ادارة مخاطر القروض و مبادئه و وظائفه.

المطلب الاول: مفهوم إدارة مخاطر القروض و أهدافها

أولا– مفهوم إدارة مخاطر القروض البنكية

هناك مجموعة من تعاريف لإدارة المخاطر الائتمانية منها:

تعرف إدارة المخاطر على أنّها" الطريقة التي يجب أن تتبعها البنوك للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي لها إلى أقصى حدّ ممكن".

"إدارة مخاطر القروض هي النشاط الاداري الذي يهدف الى التحكم بالمخاطر و تخفيضها الى مستويات مقبولة و بشكل أدق هي عملية تحديد و قياس و السيطرة و تخفيض المخاطر التي تواجه البنوك ."

"إدارة مخاطر القروض هي الإدارة التي تهدف الى تحديد و قياس و مراقبة و السيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال تخلف عن سداد القروض و الحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة و تلبية المتطلبات التنظيمية[1]".

من خلال التعاريف نستنتج ان ادارة مخاطر القروض هي ادارة النشاط الائتماني بحيث تقوم بتحديد و قياس و السيطرة على المخاطر التي قد تهدد المصارف و محاولة تخفيضها أو الحد منها.

ثانيا– أهداف إدارة مخاطر القروض البنكية

تهدف إدارة المخاطر إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

– ضمان استدامة المؤسسة ، من خلال التخصيص الفعال للموارد والتخصيص المناسب للأموال الخاصة التي ستسمح بتغطية أفضل ضد الخسائر المستقبلية؛

– توسيع نطاق الرقابة الداخلية من مراقبة الأداء إلى مراقبة المخاطر المرتبطة بها؛

[1] لعروسي قرين زهرة، **دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/ 2017، ص 50

[2] bessis j, op. cit, p48

- تسهيل اتخاذ القرار بشأن العمليات الجديدة والسماح بدفعها للعملاء؛
- إعادة التوازن إلى حافظة المؤسسة بناءً على نتائج وآثار التنويع؛

المطلب الثاني: وظائف إدارة مخاطر القروض البنكية و مبادئها

أولا– الوظائف الأساسية لإدارة مخاطر القروض البنكية

تتلخص المسؤوليات والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر فيما يلي[1]:

أ–ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛

ب– القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف؛

ج– تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛

د– مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر. لمنتجات معينة، ومخاطر الطرف الآخر؛

هـ– مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛

ثانيا– مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية

تتمثل المبادئ السليمة لإدارة المخاطر في سبعة مبادئ أساسية وضعتها لجنة الخدمات المالية الأمريكية بناء على دراسة أجرتها لخدمة هذا الغرض، و هذه المبادئ هي:

1– مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالمصرف، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس و إدارة والرقابة على المخاطر.

2– إطار إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق . ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

3–تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها و إدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعا .إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظر ا الآن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها المصرف.

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، ***استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة مخاطر في المصارف الإسلامية***، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، حلب، سوريا، 2014، ص14

4- مسؤولية خطوط الأعمال: كما هو معلوم فإن أنشطة المصرف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات وسواها ....لذا فالمسئولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط بهم.

5- تقييم وقياس المخاطر: إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن تقيم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأ ير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6. **المراجعة المستقلة:** إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

7. **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

إن هذه المبادئ والأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم للحكم على قوة وسلامة ممارسات المصرف في إدارة المخاطر[1].

المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

اتخذت المصارف اجراءات وقائية عديدة للمنع والحد من المخاطر المرتبطة بالإقراض حيث يمكن للبنوك استخدام وسائل مختلفة للغاية اعتمادًا على سياسة المؤسسة، يتنوع البحث في هذا الموضوع بشكل كبير اعتمادًا على وجهة نظر كل محلل. ومع ذلك ، يمكننا الاحتفاظ ببعض المنهجيات:

أ-المراقبة المستمرة للمقترض: للحد من مخاطر القروض، لدى البنوك مصلحة في الإقراض فقط للمقترضين ذوي الجودة. تجعل هذه الاستراتيجية من الممكن الحد من مخاطر الائتمان على المحفظة من خلال استبعاد أكبر قدر ممكن من العملاء الذين قد يكونون في حالة تخلف عن السداد. ومع ذلك ، هذا ليس واضحًا دائمًا لأن وضع الباحثين عن القروض يمكن أن يتغير بسرعة ويغير إمكانات العميل.

يجب أن تأخذ مؤسسات الائتمان بعين الاعتبار كل دخل العميل. وهذا يجعل من الممكن التحقق من مدى كفاية التدفقات المالية للمقترض وسداد قرضه بحيث يتم الوفاء بالمواعيد النهائية. يمكن للبنوك الرجوع إلى التاريخ المصرفي للعميل.

تعتمد اتفاقية القرض فقط على اختيار وقرار البنك. يمكن لمؤسسات الائتمان تحديد فرصة أو تهديد محتمل من الوضع الشخصي أو المهني أو المالي للعميل. في الواقع ، قد يكون العميل قادرًا على الوفاء بالتزاماته خلال فترة زمنية محددة ولكن لأسباب

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره،ص17

عديدة ، قد يواجه صعوبات ولن يكون قادرًا على سداد قرضه. يلعب البنك دورًا رئيسيًا في مراقبة عملائه من أجل المراقبة الفعالة لكل ملف قرض وتوقع أي حوادث محتملة[1].

ب– التنويع وتقاسم المخاطر: مؤسسات الائتمان ملزمة بنسب بازل لتنويع قروضها. من الخطير جدًا أن يركز البنك كثيرًا على مستفيد واحد أو عدة مقترضين لهم نفس الخصائص. إذا واجه الأخير مشاكل ، فإن وضع العميل مهدد. إذا كانت هناك صناعة أو منطقة جغرافية تعاني ، فإن الخطر مماثل. هذا يتعلق بمخاطر التركيز ، وهذا هو سبب استخدام البنوك لتقسيم المخاطر. يقومون بتوزيع القروض على عدد كبير من المقترضين بخصائص مختلفة لتخفيف مخاطر عدم السداد.

ج– عقود الحوافز والشروط التعاقدية: في العلاقة المصرفية وعلى وجه الخصوص في نشاط الإقراض ، هناك عدم تناسق معين في المعلومات بين المصرفي وعميله. نظرًا لأن المعلومات ليست مثالية أبدًا ، فهناك دائمًا خطر عدم سداد القرض. يحاول البنك حماية نفسه من المخاطر التي لم يقم بتقييمها أو السيطرة عليها من خلال العقود المكتوبة.

دائمًا ما يكون ملف الائتمان مصحوبًا بمجموعة من المستندات بحيث تكون قاعدة بيانات البنك كاملة قدر الإمكان. أهم شيء هو اتفاقية الائتمان التي توضح شروط القرض. هذا المستند له قيمة العقد لأنه بعد قراءته والموافقة عليه من قبل العميل ، تأخذ هذه الاتفاقية طابعها القانوني.

في حالة عدم تناسق المعلومات ، فإن الزيادة في تكلفة الائتمان لمخاطر المخصص ليست فعالة ومناسبة. في الواقع ، ستؤدي هذه التكلفة الإضافية إلى آثار ضارة.

د– المراقبة وأخذ الضمانات: تستخدم البنوك الضمانات لتأمين التزاماتها وحماية نفسها من مخاطر عدم السداد. حيث يمكن للمؤسسات الائتمانية التحكم جزئيًا في عدم تناسق المعلومات مع العملاء بفضل الضمانات.

في العلاقة بين الدائن والمدين ، يكون للمدين دين ، أي التزام بالدفع للدائن. والأخير لديه مطالبة على المدين. لكل دائن حق عام في الحجز على جميع ممتلكات المدين المتخلف عن السداد. ومع ذلك ، هذا الحق عام وهو موجود لجميع الدائنين غير المضمونين. تستخدم البنوك الضمانات للحصول على حق إضافي يضمن سداد الدين[2].

هـ–التأمين على القروض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم المصرف متعامليه بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر. و إضافة إلى ما ذكرناه من مختلف الإجراءات ، فهناك إجراءات أخرى يستدعي على البنك التركيز عليها و هي: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية، تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا في مجال النشاط المصرفي، تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة، و أخيرا تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي[3].

[1] Jacques Ferronnière; Emmanuel de Chillaz, ***Les opérations de banque***,edition Dunod,paris,; france,1963, p190-192

[2] Luc Bernet-Rollande, ***Principe de technique bancaire***, edition Dunod,27e édition, paris, france,2015, p183

[3] عبد الحق بوعتروس، ***الوجيز في البنوك التجارية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص-ص 55-57

المبحث الثالث: اتفاقيات بازل و علاقتها بإدارة مخاطر القروض البنكية

إن التطورات التي طرأت على الصناعة المصرفية وكذا اشتداد المنافسة مابين البنوك وتعرض النظام المصرفي العالمي إلى العديد من الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تكون لجنة لرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي وهذا ما أردنا من خلال هذا المبحث دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل في ادارة مخاطر القروض.

المطلب الأول : اتفاقية بازل الأولى

اولا– تعريف لجنة بازل :

كانت تسمى لجنة بازل أو لجنة بازل للإشراف المصرفي في البداية "لجنة كوك" ، التي سميت على اسم بيتر ويليام كوك مدير بنك إنجلترا الذي كان كان من أوائل رؤسائها.

تم إنشاء هذه اللجنة في نهاية عام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول "مجموعة العشرة" في أعقاب إفلاس بنك هيرستات Herstatt . وقد اجتمعت للمرة الأولى ، في فبراير 1975 ، في بازل ، سويسرا ، حيث يوجد مقر أمانتها الدائمة. وهي تعقد حاليًا ثلاث إلى أربع دورات سنويًا تتكون لجنة بازل من محافظي البنوك المركزية وكبار ممثلي السلطات الرقابية الاحترازية في ثلاثة عشر (13) دولة 1. في مارس 2009 ، قررت لجنة بازل إضافة الدول التالية: أستراليا والبرازيل والصين وكوريا والهند والمكسيك وروسيا. في يونيو 2009 ، انضمت دول أخرى إلى هذه اللجنة: هونغ كونغ وسنغافورة بالإضافة إلى دول مجموعة العشرين الأخرى: جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتركيا. المهام الرئيسية للجنة بازل هي كما يلي[1]:

- تعزيز أمن وموثوقية النظام المالي؛
- وضع معايير دنيا للرقابة الاحترازية؛
- نشر وترويج أفضل الممارسات المصرفية والرقابية؛
- تعزيز التعاون الدولي في مسائل الرقابة الاحترازية؛

أخيرًا ، يهدف عمل هذه اللجنة بشكل رئيسي إلى:

- مراقبة النشاط المصرفي الدولي من خلال إقامة تعاون بين مختلف هيئات النقد الدولية؛
- وضع معايير احترازية للقضاء على مصدر عدم المساواة التنافسية نتيجة تمايز معايير رأس المال من دولة إلى أخرى؛

[1] cassou, pierre-henri, ***la réglementation prudentielle***, edition séfi, boucherville, canada,1997, p 90

ثانيا– اتفاقيات بازل 1 ونسبة الملاءة المالية :

في عام 1988 ، أنشأت لجنة بازل أول اتفاقية بازل 1 ، والتي تسمى أيضًا نسبة كوك. بناءً على منهجية بسيطة ، حددت هذه النسبة الحد الأدنى من المتطلبات لتغطية مخاطر الائتمان مع حقوق الملكية. أعقب نسبة Cooke تعديل أدخل التحوط من مخاطر السوق. يمثل رأس المال التنظيمي ، الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بازل 1 ، الحد الأدنى لمستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك لضمان حماية المودعين واستقرار النظام المالي.

–نسبة كوك cooke: وتسمى أيضًا بنسبة الملاءة ، وهي نسبة احترازية تهدف إلى قياس ملاءة البنوك. يحدد مقدار الحد الأدنى من حقوق الملكية التي يجب أن يمتلكها البنك وفقًا لمخاطرته.

نسبة كوك= الأموال الخاصة / مجموع الأصول

لقد استهدفت جهود لجنة بازل الأولى إلى تحقيق اهداف اساسية نذكر منها[1]:

- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي؛
- تعزيز شروط المنافسة المتساوية بين البنوك ذات الطابع الدولي؛
-وضع نسب ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول و يأخذ تحديد هذه النسبة في الاعتبار العناصر التالية:

–حقوق الملكية: هي مساهمات مالكي البنك بمعنى رأس المال؛

–الالتزامات: تتكون من جميع القروض الممنوحة والمرجحة حسب طبيعة المقترض؛

الجدول (2–1) : نسب المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	–النقدية. –المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و الحلويات بضمانات نقدية و بضمان اوراق مالية صادرة من الحكومات المطلوبة او المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان "OCDE".
10% الى 50%	–القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام.

[1] Eric Lamarque, ***Management de la banque : Risques, relation client, organisation*** , Edition Pearson Education, Paris,france,2005 ,P.39

20%	-القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة"OCDE"
50%	-قروض مضمونة برهونات عقارية مشغولة أو التي ستشغل من قبل المقترض.
100%	-القروض الممنوحة للقطاع الخاص. -جميع الآصول الآخرى بما فيها القروض التجارية. -القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية. -القروض الممنوحة خارج الدول من خارج دول منظمة " OCDE " ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام.

المصدر: سليمان ناصر، مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مداخلة في ملتقى، جامعة الأمير، قسنطينة، 2009 ،ص19

كما تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضيةبمعى التعهد خارج الميزانية بضرب معامل الترجيح لالتزام في معامل تحويل الائتمان ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأ صلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما يلي:

الجدول رقم (2-2): نسب معاملات تحويلات الائتمان للتعهدات خارج الميزانية حسب نسبة بازل حسب بازل 1

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
20%	التعهدات قصيرة الآجل، ذات التصفية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة.
50%	تعهدات مرتبطة بمعاملات حسن الآداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
100%	-بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل خطاب الائتمان التي تستخدم كضمان مالي للقروض والآوراق المالية. -اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وعملية التنازل عن الآصول التي يحمل البنك فيها مخاطر الائتمان.

المصدر: لعراف فايزة، ***مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل***، جامعة مسيلة، 2010، ص59

المطلب الثاني: اتفاقيات بازل الثانية

اولا– اتفاقيات بازل 2 ونسبة ماكدونو McDonough:

في عام 2004 ، اقترحت لجنة بازل مجموعة جديدة من التوصيات ، سيتم في نهايتها تحديد مقياس أكثر ملاءمة لمخاطر الائتمان ، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص جودة المقترض ، بما في ذلك من قبل "وسيط في نظام تصنيف مالي داخلي خاص بكل مؤسسة يسمى" IRB ". نسبة الملاءة الجديدة هي نسبة ماكدونو. الأهداف العامة لهذه النسبة هي:

- بناء الأسس لهيكل مرن لكفاية رأس المال ، لتمكين كفاية رأس المال التنظيمي والاقتصادي؛
- تنقيح قياس مخاطر الائتمان ، بناءً على ملف مخاطر المؤسسة والرغبة الواضحة في تعزيز أنظمة التصنيف الداخلية؛
- تشجيع تطوير أدوات القياس وإدارة المخاطر ، من أجل تحسين خيارات تخصيص رأس المال وإنتاج متطلبات رأس المال؛
- إدخال نهج أكثر اكتمالا وتوضيحًا لإدارة المخاطر (بما في ذلك مخاطر التشغيل) ؛
- معالجة المعلومات غير المتماثلة بين السلطات الإشرافية والبنوك ، عندما تعتبر قوية؛
- تحسين المساواة التنافسية ، من خلال خلق سوق متماسك متاح للجميع من حيث القواعد المصرفية الدولية وشفافية المخاطر على مستوى البنك؛

-تستند توصيات بازل 2 إلى ثلاث (03) ركائز (مصطلح مستخدم صراحة في نص الاتفاقيات)

. متطلبات رأس المال (نسبة الملاءة ماكدونو) ؛

. إجراءات مراقبة إدارة الأموال الخاصة؛

. انضباط السوق (الشفافية في اتصالات المنشآت) ؛

ثانيا – الأسلوب القائم على التقييم الداخلي Approach Internal Rating Based

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء شركات، حكومات أو بنوك لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، وينقسم هذا الأسلوب الى طريقتين وهما :

-الطريقة الاساسية (FIRB)

-الطريقة المتقدمة (AIRB)

بحيث في ظل الأسلوب الأساسي يُحسب المبلغ المعرض للمخاطرة وفقا لمعطيات من السلطات الرقابية،أما في ظل الأسلوب المتقدم فتتمتع البنوك بمزيد من المرونة في حسابه.

الجدول (2-3): معلمات المخاطر لنموذج IRB

إعدادات المخاطر	التعريف
احتمالية التخلف عن السداد (Probability of default ou PD)	احتمالية عدم تمكن المقترض من الوفاء بأي من ديونه خلال فترة زمنية محددة.
إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة (EAD)	-مبلغ الدين المستحق على المقترض وقت التخلف عن السداد.
الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد (Loss given default LGD)	تمثل الخسارة في حالة التخلف عن السداد نسبة الفواتير غير القابلة للاسترداد بشكل نهائي في حالة التخلف عن السداد. وهي تساوي مبلغ المستحق بعد خصم المبالغ المستردة المقدرة بعد التخلف عن السداد. وبالتالي فإن ذلك يعتمد على إمكانيات الاسترداد التي يمتلكها البنك في حالة التخلف عن السداد ، في شكل ضمانات أو تعهدات أو حتى مشتقات ائتمانية ، فضلاً عن أقدمية الدين والوسائل القانونية للاسترداد.
النضج الفعال أو أجل الاستحقاق (Maturity ou M)	متوسط المدة التي سيتم خلالها سداد الاعتمادات
الخسائر المتوقعة (Expected Losses ou EL)	تتوافق هذه الخسائر مع متوسط الخسائر التي توقعها البنك خلال فترة الاحتفاظ بالمحفظة و يجب تغطية هذه الخسائر المتوقعة عادة بالمخصصات أو الهوامش.
خسائر غير متوقعة (UL)	تميز هذه الخسائر عدم اليقين المرتبط بموقف قد تتجاوز فيه الخسائر الفعلية الخسائر المتوقعة. هذا هو بالمعنى الدقيق للكلمة مخاطر الائتمان. وبالتالي ، يجب تغطية الخسائر غير المتوقعة برأس المال التنظيمي أو الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بحث الدكتور Tarik QUAMAR من مجلة التسيير و الاقتصاد (رابط البحث https://revues.imist.ma/index.php/jbe/article/view/2562/1869)

ثالثا– الأسلوب المعياري:

ويتم استخدم هذا الأسلوب للتغلب علي عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول وتسهيلا لتطبيق المقررات وعدم إمكانية استخدام الأساليب الاخرى لقياس مخاطر الائتمان، ويعتمد هذا الأسلوب على التقييم وأوزان المخاطر الذي تعده وكالات ضمان ائتمان الصادرات التي تنتهج نفس الأسلوب المتبع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث تحديد سبع درجات لأقسام المخاطر يتم تصنيف الدول علي أساسها وتحديد وزن مخاطر 100 %للمطالبات علي الشركات مع تحديد وزن مخاطر واحد لباقي المطالبات.

ولتوضيح ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية، يتبين بنود هذه التصنيفات في الجدول التالي:

الجدول (2–4) :ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية

التصنيف	AAA TO AA-	A TO A-	BBB TO BBB-	BB TO B-	اقل من –B	غير مصنف
الحكومات	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المؤسسات العامة	إذا لم يكن الإقراض بضمان الحكومة المركزية تعالج وفق الآلية المعدة للبنوك وفق حالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض البنوك يستخدم الشق الأول فقط والذي يطبق دون استخدام المعاملة التفصيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفقا للشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر اقراض البنوك.					
شركات الاوراق المالية	تعامل بنفس طريقة معاملة البنوك، إذا كانت خاضعة لرقابة تعادل رقابة البنوك وتفرض عليها متطلبات كفاية رأس المال وألا يستخدم لها الأوزان المخصصة للشركات.					
التصنيف	**AAA TO AA-**	**A TO A-**	**BBB TO BBB-**	**BB TO B-**	**اقل من –B**	**غير مصنف**
البنوك (الخيار الأول) تصنيف الدولة	**%20**	**%50**	**%100**	**%100**	**%150**	**%100**
البنوك (الخيار الثاني) لأكثر من 3أشهر	**%20**	**%50**	**%50**	**%100**	**%150**	**%50**
البنوك (الخيار الثالث) أقل من 3 أشهر	**%20**	**%20**	**%20**	**%50**	**%150**	**%20**

التصنيف (المطالبات)	AAA TO AA-	A TO A-	BBB TO BBB-	BB TO B-	اقل من –B	غير مصنف
شركات المساهمة العامة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
محفظة التجزئة القانونية	حسب اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة نسبة 75%					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر ما نسبته 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، وإن كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا، وقد يطلب المراقبون من البنوك أن يزيدوا من تلك الأوزان وفقا لما تقتضيه الأحوال					
القروض المضمونة بعقارات تجارية	100% باستثناء الدول المتقدمة، وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.					
القروض المتأخرة	15% وزن مخاطر إذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدين القائم. 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم. 100% عندما تكون المخصصات لا تقل عن 50% من رصيد الدين العام، يمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب.					
الأصول الائتمانية الأخرى	100% الوزن النمطي للمخاطر.					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

Basel Committee: revised framework, the firs pillar-minimum capital requirements, june 2004,p 29- 26

وحول الجدول السابق، تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك ذاته؛
- يتم منح كافة البنوك المنشأة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة.

وتجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

-لا يجوز مطالبة أي بنك غير مصنف ائتمانيا بتطبيق وزن للمخاطر يقل عن الوزن الذي يطبق على الدولة التي أنشئ فيها هذا البنك؛

-ينبغي على السلطات الرقابية أن تزيد من الوزن النمطي للمخاطر بالنسبة للمطالبات التي تتطلب زيادة وزن مخاطرها؛

-قد تسمح السلطات الرقابية بأن يحدد وزن المخاطر لكافة المطالبات على الشركات بـ 100% بغض النظر عن تصنيفها الخارجي؛

-يجب أن تستوفي المطالبات التي توضع ضمن محفظة التجزئة القانونية المعايير التالية:

–معيار التوجه: ويقصد به تعرض فرد أو عدة أفراد للمخاطر.

–معيار المنتج: وتأخذ فيه المخاطر إحدى الصور التالية: مخاطر الائتمان والسحب على المكشوف، القروض الشخصية.

–معيار التنويع: إن التنويع في محفظة التجزئة يؤدي إلى تخفيض المخاطر فيها وبالتالي يؤهلها لوزن مخاطر بنسبة 75%، ويتحقق ذلك عن طريق وضع حد أعلى لإجمالي التعرض للمخاطر لطرف معين[1].

المطلب الثالث: اتفاقيات بازل الثالثة

نتيجة الأزمة المالية 2008 والتي تنتج عنها إنهيار بنك "ليمان براذر" الأمريكي في 15 سبتمبر 2008 حيث كان شرارة أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية 1 حينها اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة وتأتي هذه القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الآمريكي، وقبل ثلاثة أيام من حلول الذكرى السنوية الثانية لانهياره، جاءت قرارات "لجنة بازل " المكونة من 27 دولة، في الثاني عشر من شهر سبتمبر الحالي2010 تحت مقررات "بازل 3" في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

وكانت اهداف بازل 3 تهدف إلى ضمان أنه في المستقبل ، يمكن للبنوك استيعاب خسائر كبيرة وتجنب حالات الإفلاس. هذه اللائحة أكثر شمولاً من سابقتها وتفي بحدود اتفاقيات بازل الثانية.

ففكرة اللجنة بسيطة نسبيًا لتكون قادرة على مقارنة قوة البنوك مع بعضها البعض والتأكد من قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من الخسائر من أجل تجنب المزيد من حالات الإفلاس ، يتم تنفيذ إجراءات رئيسية. أهمها[2]:

1–تعزيز الأموال الخاصة : ووفقًا للجنة ، هناك رأس مال أسهم بجودة أفضل من غيره في قدرتها على استيعاب الخسائر. يتعلق الأمر بتحسين جودة "النواة الصلبة" لرأس مال البنك ، "المستوى الأول". وبالتالي ، فإن الأنشطة الأكثر خطورة ستشهد زيادة كبيرة في رأس المال المخصص لها. وبذلك ستزداد ملاءة البنوك.

2–تعديل السيولة: تقترح لجنة بازل تطبيق نسبتي سيولة:

– "نسبة تغطية السيولة" Liquidty Coverage Ratio (LCR) ، وهي نسبة قصيرة الأجل ، تهدف إلى إلزام البنوك الدولية بالاحتفاظ بمخزون من الأصول سهلة التداول الخالية من المخاطر من أجل تحمل أزمة لمدة 30 يومًا.

– "نسبة صافي التمويل المستقر" Net Stable Funding Ratio NSFR) ، نسبة طويلة الأجل ، والتي لها نفس الهدف ولكن على مدار عام واحد (01). بشكل عام ، يمكن لمؤسسات الائتمان الاستثمار فقط في الأصول طويلة الأجل (بما في ذلك العقارات) ذات الموارد طويلة الأجل.

[1] https://www.bis.org/publ/bcbsca02.htm تاريخ الإطلاع 22-03-2021 الساعة 19:32

[2] http://www.acp-banque.France.fr تاريخ الإطلاع 22-03-2021 الساعة 20:34

3-تعديل نسبة الرافعة المالية: تساعد نسبة الرافعة المالية في تقييم حجم مطلوبات البنوك بالنسبة إلى حجم ميزانياتها العمومية الموجودة بالفعل. في أوروبا ، هذه النسبة ليست سوى مؤشر ثانوي وليس حاسمًا حقًا. ومع ذلك ، وتحت ضغط من الولايات المتحدة ، تخطط اللجنة لجعله مقياسًا مدمجًا بشكل مباشر في الركيزة الأولى من اتفاقية بازل الثانية ، وهو الإجراء الذي يسمح بحساب متطلبات رأس المال ، بينما أصبح الآن جزءًا من الركيزة، مؤشر بسيط لتدابير التحكم. كل ذلك من أجل تجنب المديونية المصرفية المفرطة.

وبالتالي ، فإن السلطات الإشرافية والمديرين ليس لديهم نفس الأولويات. تسعى الجهات الرقابية إلى استقرار السوق المالية من خلال مصداقية المؤسسات وإنشاء فراش أمان يمثل رأس مال تنظيمي.

المدير ، من جانبه ، يهدف إلى تحسين الإدارة المالية للمنشأة. تسعى جاهدة للسيطرة على جميع المخاطر دون إعطاء الأولوية بالضرورة على نفس الأساس مثل اللوائح. إن الالتزام ببناء أموالها الخاصة يوفر الأمان للمؤسسات لأنه يحميها من الإفلاس. يجب ألا يكون تكوين الضمان نهاية للبنك ، وأهمها المزايا الاقتصادية والمالية للمساعدة المطلوبة.

المبحث الرابع: نماذج تقدير مخاطر القروض البنكية

إن استخدام نماذج تقدير خطر القروض بشكل فعال يساعد البنوك في حل مشكلة التمييز بين"عميل جيد" و "عميل سيئ " من حيث الجدارة الائتمانية الخاصة بهم كما تهدف هذه النماذج أيضا إلى التقليل من وقت المعالجة والموافقة على القرض، حيث أن استعمال معايير تقدير سليمة، يؤدي إلى زيادة الربحية وتقليل التكاليف.

المطلب الاول: نماذج التقييم الإئتماني

نماذج التقييم الإئتماني هي كثرة و نذكر منها :

1- نموذج المعايير الائتمانية الذي يستند إلى8C'S أو نموذج السمات الثمانية : يحدد ثمانية معايير الائتمانية وهي[1]:

أ-الشخصية Character : مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض.

ب-القدرة على الاستدانة Capacity : تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك.

ج-رأس المال Capital : يقصد به مقدار ما يملكه المقترض من ثروة، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة.

د-الضمانة Collateral : تعتبر خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد ،ومن خلاله يستطيع البنك تحصيل حقوقه

[1] محمد داود عثمان، ***إدارة وتحميل الائتمان ومخاطره***، ط 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013 ، ص 70 -76

هـ–الظروف العامة Condition: ترتبط بالبيئة الخارجية المحيطة بالمقترض والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

و–التجارب السابقة مع المقترض Credit History: تتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع البنك ،فكلما كانت التجارب السابقة مشجعة مع المقترض ازدادت فرصة حصوله على الائتمان، والعكس صحيح.

ز–التغطية Coverage: تتضمن حماية إدارة الائتمان في البنك عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة.

ح–التدفقات النقدية Cash Flow: تتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية.

2– نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى5P'S :

إن نموذج The Five professional characteristics أو نموذج السمات الاحترافية الخمسة يرى مراعاة خمسة جوانب في تقرير الجدارة الائتمانية للعملاء هي:

أ–العميل: وهو من أهم العوامل الواجب أخذها بالاعتبار, أن البنوك ستحكم على الشركة من خلال السمات الشخصية لمالكها, كما أن كفاءة فريق الإدارة والمدير المالي هي من الأمور التي يتم تقييمها بعناية من البنوك أثناء عملية مراجعة الائتمان.

ب–الغاية : من الضروري أن تكون الغاية من الحصول على الائتمان محددة, لأن المقترضين كثيرا ما يستخدمون الائتمان لأغراض أخرى, الأمر الذي يقود إلى التعثر.

ج–السداد : يساعد هذا العامل البنوك في تقييم أصول الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من نشاطها الاعتيادي.

د–الحماية : ويعني توفر الضمان مقابل الائتمان الممنوح, وأفضل أنواع الضمانات هي الضمانات النقدية

هـ–النظرة المستقبلية : ويدرس الظروف الخاصة والعامة المحيطة بعملية منح الائتمان الحالية منها والمستقبلية.

ومن وجهة نظرنا فإن دراسة كل عامل من العاملين الحماية والغاية هو أمر مهم وضروري للحكم على الجدارة الائتمانية للمقترضين.

3–نموذج PRISM :

وهو مشابه لنموذج **5P'S** ويحدد خمسة عوامل للجدارة الائتمانيةوهذه العوامل هي[1]:

ا–النظرة المستقبلية : ويركز هذا المعيار على الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه, إضافةً إلى دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل لدى العميل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

[1] اماني حلمي الريس، http://www.prismmodelchecker.org/bibitem.php?key=ERE08 تاريخ الإطلاع 22-03-2021 الساعة 20:55

ب–القدرة على السداد: ويدرس هذا المعيار مدى قدرة العميل على سداد الائتمان وأعبائه خلال الفترة المتفق عليها مع البنك, وهنا يجب د ارسة قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد التزماته.

ج–الغاية من الائتمان: ويركز هذا المعيار على تحديد الغاية من الائتمان, حيث تشكل الغاية من الحصول على الائتمان أساس الد ارسة, في حين أن الرجوع إلى الضمانات المقدمة يجب أن يكون الإجراء الأخير الممكن اللجوء إليه.

د–الضمانات: أي تحديد الضمانات المقبولة من قبل البنك, وذلك لمواجهة حالات عجز المقترض عن السداد, ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو شخصية, ومن الممكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل.

هـ–الإدارة: يتم تحديد قدرة العميل على الإدارة من خلال دراسة الهيكل التنظيمي المتوقع, وأسلوب العميل المتوقع في إدارة أعماله لتحديد قدرته على النجاح والنمو.

ومن وجهة نظرنا فإن دراسة كل عامل من العوامل هو أمر مهم وضروري للحكم على الجدارة الائتمانية للمقترض.

4–منهج تقييم الصحة المالية لطالب الإئتمان LAAP: يتضمن هذا المنهج ما يلي:

- **السيولة:** سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد إلتزماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

أ– نسبة السيولة: الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ب– نسبة السيولة السريعة : (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

ج– رأس المال العامل: الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

- **النشاط** : مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر أما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية.

أ – دوران الذمم المدينة :المبيعات / الذمم المدينة

ب –معدل فترة التحصيل : الذمم المدينة / المبيعات * 360 يوم

ج– دوران المخزون :المبيعات / المخزون

د– دوران مجموع الأصول: المبيعات / مجموع الأصول

- **الربحية:** الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.

أ – العائد على الأصول (الاستثمار) : صافي الدخل / مجموع الأصول

ب . هامش الربح : صافي الدخل / المبيعات.

ج. العائد على حقوق الملكية : صافي الدخل / حقوق الملكية

- **الإمكانيات:** إن إمكانيات الشركة يمكن في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة، والموارد البشرية والموارد المالية.

5- نموذج 18C's :

يعد هذا النموذج من النماذج التي أخذت بمزيج من عوامل النماذج السابقة, وأضافت عليها بعض العوامل ,وعرض هذا النموذج ثمانية عشر عاملاً لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين وهذه العوامل هي:

أ-الشخصية / الثقافة) : وتتضمن تقييم سلامة المقترض أو قطاع الصناعة الذي يعمل ضمنه, وتقييم المخاطر.

ب-الأهلية: وتتضمن دراسة القدرة على طرح منتج جديد محدد, والقدرة على تحقيق الأرباح.

ج- استمرارية الإدارة: وتعني توفر الضمانات الكافية للحماية ضد حالات فقدان الأشخاص الرئيسين في الجهة الممولة.

د-القانون الأساسي للشركة: أي أن يكون هيكل الشركة واضحاً.

هـ-الزبائن والمنافسة: ويشمل تقدير الأسواق والظروف السائدة.

و-ضبط التكاليف الإضافية والنقد: وهي القضايا الرئيسة التي تظهر في حال عدم نمو المبيعات أو تراجعها.

ز-القدرة على التعاقد: يجب أن يكون هناك تنويع كافٍ للأعمال لمواجهة حالات انكشافها.

ح- مصداقية الحسابات: يجب أن تتوفر الموثوقية في الحسابات المدققة ,وأن تكون سهلة التفسير, وأن توفر الوضوح.

ط- السبب أو الغاية ومدة القرض: وينطوي على دراسة المخاطر المرافقة لمنح القرض, وفيما إذا كان واقعياً.

ي-رأس المال الإجمالي المطلوب: وهو ما يقضي باتباع منهجاً حذرا لتقدير التكاليف.

ك-مساهمة البنك في رأس المال: ويتضمن الأموال المتاحة التي ستكون خاضعة لالتزامات البنوك تجاه القطاعات المختلفة, والحد الأقصى الذي سيتم إقراضه لمقترض وحيد ,ومستوى حقوق الملكية الماثل لدى المقترض.

ل-المساهمة في أرباح البنك: فكلما ازدادت المخاطر ارتفع معدل الفائدة العائدة للبنك ,وهو ما يتطلب إعداد التنبؤات.

م- الالتزام: وهو ما يقتضي توضيح مدى توفر الالتزام لدى المقترضين لتقييم احتمالات السداد.

ن- الطوارئ: ينبغي لجداول السداد أن تشمل جميع الاحتمالات بما في ذلك الالتزامات الطارئة.

س-التنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية: ويجب أن يوضح المخاطر, وأن يثبت قدرة المقترض على سداد كل القروض.

ع-التجارة الحالية: وهو ما يتطلب دراسة قدرة الإدارة على تحقيق ذلك.

ف–ظروف التراجع: ينبغي أن ينصب التركيز على التأكد من اكتمال الضمانات قبل سحب الأموال.

ص– استمرارية التعاقد: أي أن المقترضين سيحتاجون إلى إثبات قدرتهم على لتأدية عهودهم تجاه قضايا معينة كالربحية والسيولة بشكل مستمر.

المطلب الثاني: أسلوب النسب المالية و النماذج الإحصائية

الفرع الأول – أسلوب النسب المالية

قبل التطرق الى شرح ماهو أسلوب النسب المالية لقياس مخاطر الائتمان وجب علينا التعريف اولا بمفهوم التحليل المالي حيث :

التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول علي معومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الاداء في الماضي والحاضر وتوقع مستكون علية في المستقبل.

ويتضمن تفسير القوائم المالية المنشورة وفهما (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخري إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.

اما التحليل المالي بالنسب المالية فيمكننا تعريفه كم يلي :

أ–معنى النسبة: تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات أو واحد من كلايهما

ب–أسلوب النسب المالية: هو أداة رئيسية تستعمل في تفسير و تقييم القوائم المالية سواء لاغراض الاستثمار او لاغراض التسليف (الائتمان) وذلك لعدة صفات مميزة لهذه الأداة[1].

و يعتبر أسلوب النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة المخاطر في التعرف على المخاطر المتربصة بها من أجل معالجتها أوعلى الأقل التقليل من حدتها.

- **انواع النسب المالية لقياس مخاطر القروض:**

في دراسة قام بها (Peter Rose) سنة 2002 تحت عنوان:" إدارة البنوك التجارية: قياس وتقييم أداء البنك"، حاول التوصل إلى مجموعة من النسب المالية لقياس المخاطر الائتمانية سيتم عرضها من خلال الجدول الموالي وذلك لتسهيل عملية التعريف والمقارنة:

[1] https://www.mdrscenter.com/النسب-المالية-أنواعها-قوانين-حسابها/ تاريخ الإطلاع 23-03-2021 الساعة 20:25

الجدول (2–5) : نسب مخاطر الائتمان

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
التسهيلات الائتمانية غير العاملة / اجمالي التسهيلات الائتمانية	أقل من 1.5%	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطرة أكبر.
مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / اجمالي التسهيلات الائتمانية	محصورة بين: 0.6% و 1%	تدل هذه النسبة على القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناتجة عن عدم السداد، وكلما ازدت هذه النسبة ارفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها
صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية الكلية	يجب أن يكون أقل من 0.99 %	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمالة في الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بالمقام ،كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض.
صافي الديون المعدومة / متوسط التسهيلات الائتمانية		هي طريقة لقياس المخاطرة الماضية (السابقة) التي كانت مصاحبة لقروض البنك. وهي تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.
التسهيلات الائتمانية غير المستحقة / التسهيلات الائتمانية	يجب أن تكون أقل من 1 %	وهي القروض التي دفعاتها انخفضت بشكل واضح، لذلك توقف البنك عن احتسا فوائدها كدخل، وهذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية		تمال هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن أرسمال المصرف يعد خط الدفاع له أمام خسائره المحتملة عند عدم السداد
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية		تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذ يدخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض، إذا كانت هذه النسبة أكبر من 3 %لمحفظة القروض مما يدل على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القر وض (غير المنتجة)

احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها		تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض.
التسهيلات الائتمانية / الاصول	محصورة بين: 60% و 80%	يُطلق على هذه النسبة نسبة ال ارفعة المالية، وأن ارتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
اجمالي التسهيلات الائتمانية / اجمالي الودائع	يجب أن تكون أقل من 1	تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استامارها في قروض من قبل البنك، وزيادة هذه النسبة تؤد إلى زيادة المخاطرة. فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع، وذلك من أجل ترك هامش للسيولة ،
مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / متوسط التسهيلات الائتمانية	محصورة بين 0.6 % و1 %	لأن مخصص الخسارة هو نفقة ويعكس التغي ارت في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة (متوسط القروض = قروض السنة 1 + السنة 2 /2)
الاصول غير العاملة / اجمالي التسهيلات الائتمانية		الأصول غير المنتجة هي الأصول التي لا تولد عوائد أو تولد عوائد أقل، وتضم القروض غير المستحقة والمجدولة. إن أ زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشالكل ويمكن أن يكون مؤش ار سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / متوسط التسهيلات الائتمانية		تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك فيها، إذ كانت درجة الحماية تصل إلى أكار من 4 % من محفظة القروض ، فإن المحلل الكفء يدرك احتمالين : – إن إدارة البنك متحفظة جدا – أو إن المحفظة تتكون من قروض غير منتجة أو لديها نسبة عالية من المشاكل.
التسهيلات الائتمانية الهالكة / اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية	أقل من 0.5%	الديون المعدومة هي عبارة عن الديون التي يصعا فيها الحصول على الفائدة وأصل القرض وليس لها نسبة معينة.
التسهيلات الائتمانية الهالكة / صافي الفوائد		صافي الفوائد هو الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة. وتدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد للديون المعدومة، ليس لها قيمة معينة وانما تقارن مع النسب التي تحققها البنوك.

احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات غير العاملة	أكبر من 1%	التسهيلات غير العاملة هي الديون التي إستحقت ولم تدفع فوائد لمدة 10 ايام. يجا أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التسهيلات غير العاملة بهامش كبير.

المصدر:

Peter Rose, ***Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions : An Asset, Liability Approach***, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, 1991, p.149-121

الفرع الثاني – النماذج الاحصائية

لقد عرفت الاساليب الكلاسيكية في تحليل مخاطر القروض (مثل التحليل بالنسب المالية) العديد من الانتقادات و هذا الامر جعل من محللي الائتمان في البنوك العالمية خصوصا يتجهون نحو استخدام أساليب علمية اكثر حداثة في مجال التنبؤ لمشاكل التعثر الائتماني و التقليل من حدة مخاطره. ومن بين اهم النماذج الاحصائية المستخدمة في عملية:

1– تحليل الانحدار اللوجيستي (الدالة اللوجستكية) :

الانحدار اللوجستي هو تقنية تهدف إلى بناء نموذج تنبؤي بقيمة متغير تابع فئوي ثنائي و ذلك انطلاقا من النتيجة لاحتمال انتمائه إلى احدى الفئتين او المجتمعين الجزائيين (يأخذ احدى القيمتين 0 أو 1).

وفيما يخصص علاقة تحليل الانحدار اللوجستي بقياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات و التنبؤ لاحتمال تعثرها فإنه بتمهيد الدالة الاحتمالية للمتغيرات التي تؤدي الى تعظيم القيمة الاحتمالية يتم تحديد النسب المالية التي يمكنها تحديد احتمال فشل الشركة المقترضة او نجاحها[1].

- **كيفية كتابة نموذج الانحدار اللوجستي :**

أ– في حالة متغير مستقل واحد:

$$log\, \mathrm{e}\left[\frac{\rho}{1-\rho}\right] = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x \quad \ldots\ldots\ldots (1\text{-}2)$$

و بصورة أخرى:

$$\left[\frac{\rho}{1-\rho}\right] = \mathrm{e}\hat{B}_0 + \hat{B}_1 x \rightarrow \rho = \frac{\mathrm{e}\hat{B}_{0+B_1} x}{\mathrm{e}\hat{B}_0 + \hat{B}_1 x} \quad \ldots\ldots (2\text{-}2)$$

[1] فخاري فاروق،سعيدي يحيى، ***دور أدوات التحليل الإئتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي –دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر*** –،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10،العدد1، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر،2017، ص– ص765–802

حيث:

P:هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام (حدوث التعثر الائتماني)

1–P: احتمال وقوع الحدث ليس نحب الاهتمام (عدم حدوث التعثر الائتماني)

$\left[\frac{\rho}{1-P}\right]$: نسبة الترجيح الحدث محل الاهتمام Odds

Log e: هو اللوغاريتم الطبيعي (e = 2.7182818284)

$\left[\frac{\rho}{1-\rho}\right] log_e$:اللوغاريتم الطبيعي بنسبة الترجيح او اللوجيت

ب– في حالة وجود عددK من المتغيرات المستقلة[1]:

$$log_e\left(\frac{\rho}{1-\rho}\right) = \hat{B}_0 + \sum_{n=1}^{k\cdot} \qquad \hat{B}_i x_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1 + \cdots \cdot 1 + \hat{B}_k x_k \quad \ldots\ldots (3\text{-}2)$$

2– طرق التنقيط الحديثة :

أ–طريقة القرض التنقيطي credit scoring :

هي تقنية احصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم التنقيط، و تعتمد هذه الطريقة على مايعرف بطريقة التحليل التمييزي الذي يعرف على أنه "طريقة علمية تهدف إلى تصنيف العملاء في مختلف الفئات لمخاطر الائتمان، حيث يستعمل التحليل التمييزي العوامل المسببة لمخاطر الائتمان في تشكيل مدخلاته "

و يأخذ الشكل الرياضي العام لدالة التمييزي المعادلة الآتية:

$$z = C_1 x_1 j + C_2 x_2 j + \cdots + C_n x_n + \alpha \quad \ldots\ldots (4\text{-}2)$$

حيث:

z :القيمة التمييزية الناتجة عن تطبيق المعادلة التمييزية اعلاه (النقطة النهائيةscore)

Ci:المعاملات التمييزية للمتغيرات التمييزية

X:المتغيرات المستقلة التمييزية (النسب الداخلة في النموذج)

α :عدد ثابت

n:عدد المتغيرات المستقلة المكونة للمعادلة التمييزية

[1] فخاري فاروق،سعيدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص–ص765–802

ب- طريقة credit men[1] :

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الامريكية أين توصل المختصون في القروض (المدعوين ب security analysts او credit men) بعد بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناء على ثلاث عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة وهي:

أ. العامل الشخصي: يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40 % .

ب. العامل الإقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، والوضع

التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 20%

ج. العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40 %

الجدول (2-6): النسبة العامل الشمالي المحددو من طرف جمعية" CREDIT MEN "

النسب	المعاملات
R1=نسبة الخزينة أو نسبة السيولة المختصرة= الجاهزة القيم + للتحقيق القابلة القيم / الديون قصيرة الاجل	**25%**
R2= نسبة الملاءة أو نسبة الاستقلالية المالية= الاموال الخاصة / مجموع الديون	**25%**
R3= نسبة دوران العملاء= رقم الأعمال بما فيه الضريبة / مجموع الحقوق على الزبائن	**20%**
R4= نسبة دوران المخزون= سعر تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزون(سعر النكلفة)	**20%**
R5= نسبة تمويل القيم الثابتة= الاموال الخاصة / القيم الثابتة الصافية	**10%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات من نموذجcredit men

[1] فاروق فخاري ، يحي سعيدي،***أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الإئتماني على مستوى البنوك –دراسة تحليلية***–،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد15،العدد02،الشلف،الجزائر،2019،ص-ص 361- 382

حيث :

- نسبة الخزينة تبين قدرة المؤسسة على تسديد بدونها في المدى القصير.

-نسبة الملاءة تبين اذا كانت المؤسسة مستقلة في اتخاذ قراراتها.

-نسبة دوران العملاء تبين سرعة الحصول المؤسسة على مواردها من الزبائن.

-نسبة دوران المخزونات تبين عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات.

-نسبة تمويل القيم الثابتة تبين مدى تغطية الاموال الخاصة الثابتة.

يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس مع نسب مثالي استخرجت بطرق احصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط و المقارنة تتم عن طريق العلاقة الآتية:

$$R_i = \frac{\text{النسبة } (i) \text{ للمؤسسة المدروسة}}{\text{النسبة } (i) \text{ للمؤسسة المثالية}} \quad \ldots\ldots\ldots (5\text{-}2)$$

حيث كلما اقتربت النسبة i للمؤسسة المدرسة مع النسبة i للمؤسسة المثالية كلما اقتربت R إلى 1 ، و هنا يمكننا القول ان المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساوي ل 100%

بعد هذا مرفق العلاقات او النسب (R1.....R5) بمعاملات حسب درجة اهميتها لنتحصل على النسبة الاجمالية [1]:

$$R = 25R_1 + 25R_2 + 20R_3 + 20R_4 + 10R_5 \quad \ldots\ldots (6\text{-}2)$$

-الحالة الأولى: R>100 ، وضعية المؤسسة المالية حسنة و بالتالي هناك امكانية الحصول على قرض

-الحالة الثانية: R < 100 ، فإن وضعية المؤسسة سيئة و بالتالي نقص امكانية الحصول على القرض

الا أن القرار النهائي لمنح القرض يعتمد على نسبة 40% من العامل الشخصي و 20% من العامل الإقتصادي و 40% من العامل المالي.

3- الأنظمة الخبيرة:

تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا والمساعدة في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات التسيير في المنظمة. فنظام الخبرة المقصود به هو التعبير عن دور الآلة (الحاسوب) في محاكاة السلوك البشري وجعلها بديلا في مجال التسيير وذلك من حيث مساعدته في اتخاذ القرار.

[1] صوار يوسف،***محاولة التقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصرية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية-دراسة حالة بنك التنمية الريفية-*** ،مذكرة شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2008،صفحة 112

فهناك من البرامج التسييرية ذات الأهداف المحددة والمساعدة في اتخاذ القرارات على مستوى الإنتاج أو المالية أو الأفراد، ولكنها تختلف عن البرامج المقترحة في أنظمة الخبرة. فهذه الأخيرة تصمم لأجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي لا يمكن وضعها ضمن قواعد أو برامج معينة (Programme non algorithmique) من جهة وتحتاج إلى التزود المستمر بالمعلومات من جهة أخرى

و من بين الأنظمة الخبيرة المعروفة في مجال التحليل الإئتماني نذكر[1]:

1-نظام PARMENIDE : صمم من طرف البنك الايطالي و يركز هذا النظام الخبير على توقع النشاط الاقتصادي المستقبلي للمؤسسة المقترضة ومن ثم اتخاذ القرار بشأن طلب المؤسسة .

2-نظام KABEL : هو نظام خبير طور في النرويج واعتمد لدراسة ملفات المقترضين من خلال معالجة الميزانيات، دراسة السوق وتحديد حجم الضمانات المطلوبة مع التطرق للنواحي التنظيمية للمؤسسات المقترضة وقد لقي النظام استحسانا كبيرا.

3-نظام EVENT : صمم من طرف البنك الفرنسي للمساعدة في اتخاذ قرار منح القروض وذلك من خلال التركيز على المركز المالي للمؤسسة المقترضة، تقييم الخطر المرتبط بها ، دراسة نشاطها و الاهتمام بالإجراءات التنظيمية والتسييرية للمؤسسة وقد حقق النظام نتائج جد مرضية خصوصا من ناحية اختصار الوقت.

4-نظام CUBUS : طور هذا النظام من اجل معالجة ملفات القروض من خلال التركيز على الحسابات السنوية التجارية للمقترض وذلك بغية تحديد مدى احتمال وفائه بالتزاماته، والنظام جيد جدا خاصة من ناحية فترة معالجة الملف والتي لا تتجاوز 3 دقائق وهي مدة قياسية.

5-نظام COMPASS : تم تطوير هذا النموذج سنة 1988 ليتم تطبيقه تدريجيا في فروع بنك Scotland واعتماده سنة 1994 مع تغطية حوالي 80% من نشاطات البنك، هذا النظام الخبير تم تزويده بقاعدة معرفة مستمدة من خبرات محللي القروض، كما يستعين بالمعلومات البيانات المحاسبة المتوفرة عن طالبي القرض البنكية من أجل اتخاذ القرار. وعلى الرغم من استغراق عملية تطويره فترة طويلة إلا أن نتائجه جاءت إيجابية جدا خاصة ما تعلق منها بالفعالية وقد أصبح وقت معالجة الملفات يتراوح بين الخمس دقائق والثلاثون دقيقا خلافا لما كان سابقا.

6-نظام ALEES : هو الآخر أحد النماذج المهمة التي صممت لتقييم القروض الزراعية ولتأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الكيفية في عملية التقييم كخبرة محلل القرض، كما زود بقاعدة معرفة تستوعب جملة من المتغيرات موارد البنك المتاحة، ظروف السوق، تقييم خطر القرض، مع وجود قاعدة خاصة بالمعرفة الشخصية، تم بناؤها اعتمادا على استبيان عرض على بعض محللي

[1] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138969 تاريخ الإطلاع 22-03-2021 الساعة 22:55

القروض، والذي تعلق بجانبين، الأول مدى اعتماد محللي القرض على العوامل الكيفية، أما الجانب الثاني فيتمحور حول ترجيح العوامل الكمية والكيفية حسب أهميتها في عملية التقييم.

4- الشبكات العصبية الإصطناعية Artificial neural network:

هي تقنيات حاسوبية تقلد البنية العصبية للكائنات الحية الذكية التي تكتسب المعرفة من خلال التجربة، فتطبق في مجال التنبؤ بالتعثر الإئتماني للمؤسسات؛ بإدخال النسب المالية كمدخلات للشبكة؛ أما مخرجات (المؤسسة متعثرة ائتمانيا أو غير متعثرة)، وبين مدخلات ومخرجات الشبكة تتواجد الشبكات الخفية التي تضمن معالجة المعطيات.

و أما بالنسبة لكيفية نشاطها و هندستها فإن[1] للكمبيوتر القدرة على معالجة المعلومات بطريقة أسرع وبكفاءة اكبر من أي كائن بشري، مع هذا لا يستطيع أن يقوم بالمهام الأساسية التي يمكن أن يفعلها الإنسان بدون صعوبات، ومن اجل ذالك يجب القيام بعمليات تدريب للشبكات العصبية الاصطناعية في محاول لمحاكاة الشبكة العصبية البيولوجية، ولفهم هندسة الشبكات العصبية الاصطناعية نبدأ بالشكل البسيط نسبيا للشبكات العصبية الأكثر تعقيدا كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (2-2): نموذج بسيط لعصبون اصطناعي

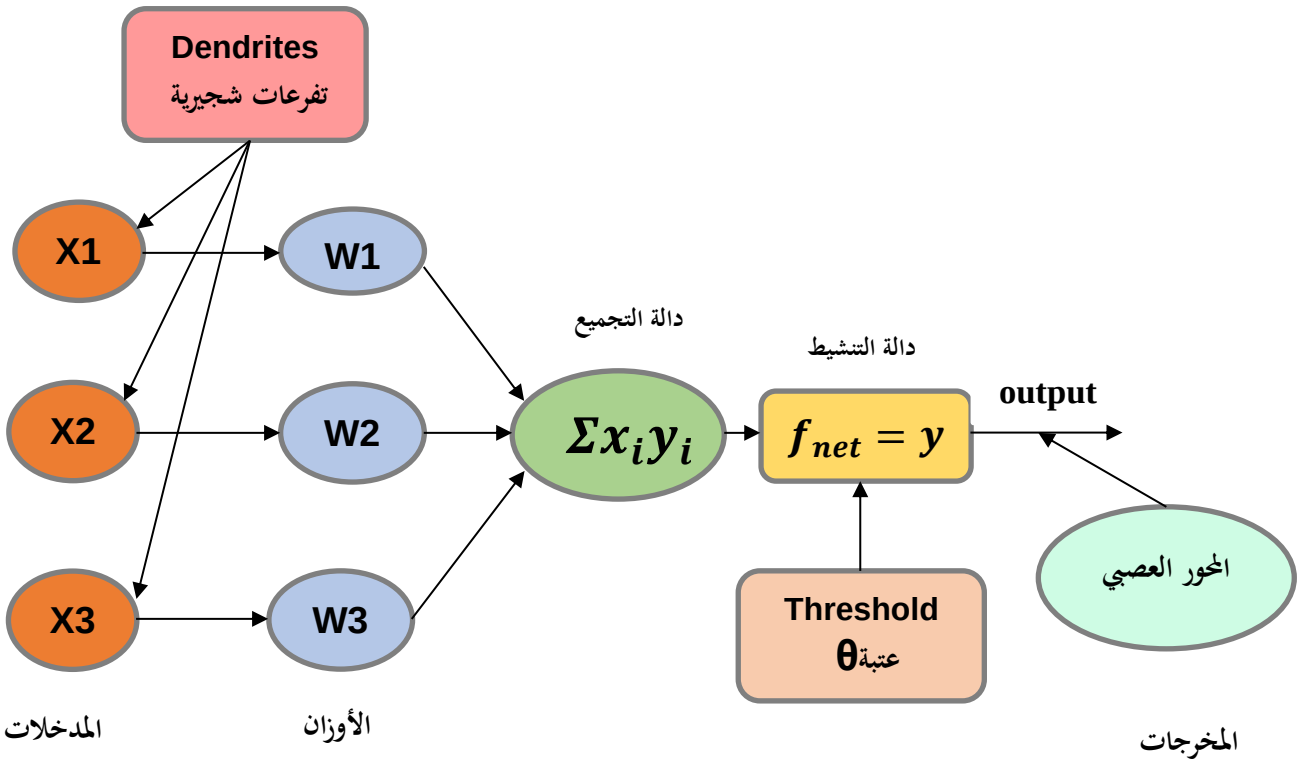

المصدر: يخلف العربي, رقايقية فاطمة الزهراء, ***الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***,المجلد 06 العدد 04,سوق اهراس,الجزائر,2019, ص 391

[1] يخلف العربي, رقايقية فاطمة الزهراء, ***الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية***,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية,المجلد 06 العدد 04,سوق اهراس,الجزائر,2019, ص-ص 378-397

نلاحظ من الشكل (2-2) أن الشبكة لها طبقة واحدة فقط من وحدات الإدخال(input) ولكنها قد تحتوي على أكثر من طبقة تسمي بالطبقات المخفية إذا تحولت مخرجات (output) إلى أ حد مدخلات شبكة أخرى موصولة بها، أما طريقة عمل الشبكة العصبية الاصطناعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

حيث أن: (Xi) عبارة عن المتغيرات المستقلة المعتبرة (المدخلات لكل العصبون). و (Wi) عبارة عن الأوزان الترجيحية (قيم ثابتة) المرافقة للمتغيرات المستقلة و النتيجة هي net

$$\sum_{i=1}^{n} W_{ij} \cdot x_i = net \quad \ldots\ldots \text{(7-2)}$$

-إذا بلغت نتيجة التجميع حد العتبة(θ) ، تقوم الشبكة بضبط قيمة المخرج(Yi) وهو ما يعرف بالتنشيط :f(net)

,Yi،التي يوجد منها عدة أنواع نلخص أهمهما كما يلي :

الشكل (2-3): أنواع دوال التنشيط

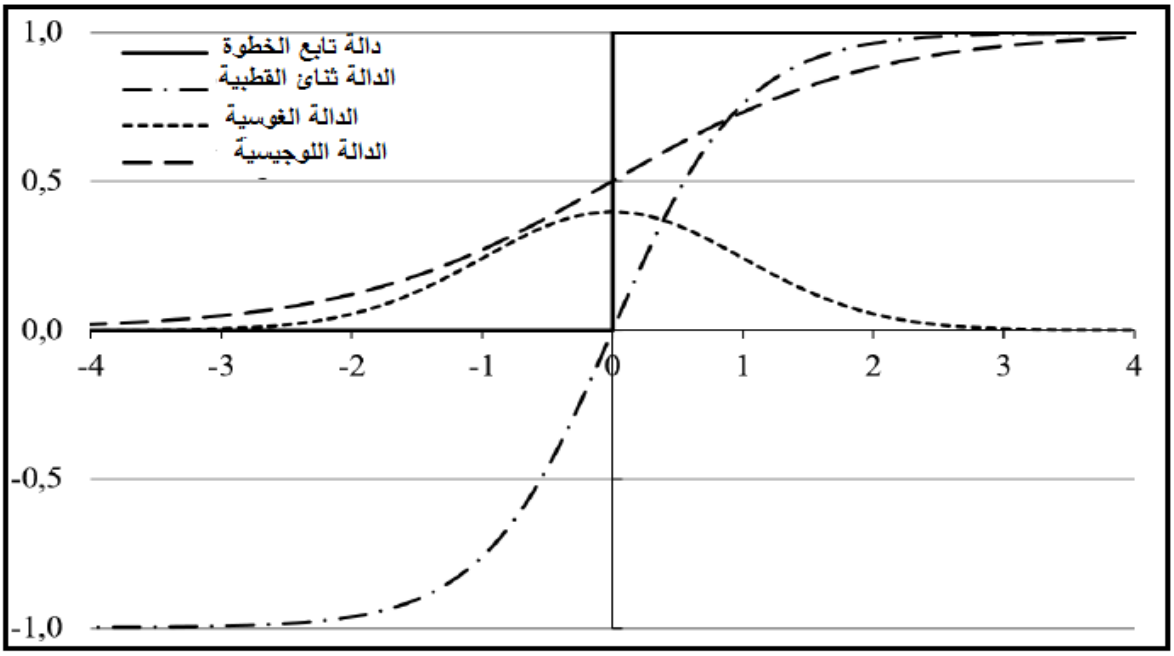

المصدر:

Říha, Jan, Artificial Intelligence Approach to Credit Risk, 2016, P13

وتأخذ المعادلات الرياضية التالية:

– دالة الثنائي القطبية (tensigmoide): تكون مخرجات هذه الدالة 1 أو 1- كما يلي :

$$f(net) = \begin{cases} 1 \; if \; net \geq \theta \\ -1 \; if \; net < \theta \end{cases} \quad \ldots\ldots \text{(8-2)}$$

–دالة تابع الخطوة (step) : يكون المخرج له قيمتين فقط أما 0 أو 1 كما يلي :

$$f(net) = 1 \rightarrow net \geq = \theta$$
$$f(net) = 0 \rightarrow net < \theta \quad \ldots\ldots\ldots (9\text{-}2)$$

–دالة الغوسية (Gaussien fonction): ذات توزيع طبيعي قيمته المتوقعة μ وتباينه σ اس 2، اما مخرجات هذه الدالة فهي ضمن المجال$[\infty.-\infty+]$

–أما **الدالة اللوجستية** فقد تم التطرق اليها سابقا .

- **خطوات المتبعة لبنائها[1]** :

نتيجة لتعدد مجالات استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية تم ابتكار العديد من أنواعها ، أو حتى تطوير وتعديل القائم منها، كإضافة طبقات مخفية تقع بين طبقة المدخلات وطبقة المخرجات، وذالك بما يتلاءم مع طبيعة وتعقيد المسالة المراد حلها أو خصائص البيانات لكل مجال استخدام، وهذا ينطبق أيضا على مجال تقدير خطر القروض المصرفية، إلى انه لا تختلف في الاختيارات الأساسية عند بناءها وتتمثل في:

*الخطوة الأولي تشكيل قاعدة المعطيات : وهي المعلومات المالية وغير المالية المتحصل عليها من عينة الدراسة التي تشمل كل من المؤسسات السليمة والعاجزة .

*الخطوة الثانية تعديل قاعدة المعطيات : وتعني هذه المرحلة تهيئة المعطيات لجعلها ملائمة كمدخلات للشبكة العصبية، و تعديل القيم المتطرفة التي قد تؤثر على معاملات الشبكة .

*الخطوة الثالثة تقسيم عينة النموذج : ويعني ذالك وضع معطيات المرحلة السابقة في ثلاثة مجموعات وهي :

–**المجموعة الأولى**: هي من اجل تعليم الشبكة.

–**المجموعة الثانية**: تكون من اجل اختبار أداء النموذج.

–**المجموعة الثالثة**:من اجل قياس دقة النموذج.

*الخطوة الرابعة هندسة النموذج: وتتمثل في تحديد عدد الطبقات المخفية وعدد العصبونات التي عادة تكون بعدد المتغيرات، بالإضافة إل اختيار احد دوال التنشيط السابقة في كل طبقة .

*الخطوة الخامسة تعليم الشبكة: وهو استخدام عينة التعلم في إنشاء نموذج تقدير خطر القرض من خلال عملية تدريب الشبكة عبر مجموعة من المراحل، ونتوقف في المرحلة التي يكون فيها الخطأ في ادني مستوي له، من اجل تحسين دقة النموذج.

[1] يخلف العربي،رقايقية فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، ص–ص 378–397

*الخطوة السادسة الاختبار: وهي المرحلة التي يتم فها استخدام عينة الاختبار من اجل معرفة صلاحية النموذج لعملية تقدير خطر القرض.

*الخطوة السابعة اختبار الدقة: حيث أن صلاحية النموذج وحدها لا تكفي لمعرفة مستوي دقته في هذه المرحلة تهدف إلى معرفة درجة وقوة تقدير الشبكة لخطر القرض.

المطلب الثالث: النماذج الهيكلية لتقدير المخاطر

يتم اللجوء لنماذج الهيكلية لتقييم المؤسسة، وبشكل خاص الهيكل المالي لهذه الأخيرة حصة الديون من إجمالي تمويل المؤسسة بالتالي فإن هذه المقاربات تقوم بنمذجة أو تخفيض احتمال التعثر الذي يمكن أن يحدث في أية لحظة.

من اشهر النماذج الهيكلية هناك نموذج KMV من s'Moody و نموذج Credit Metrics بواسطة JPMorgan

أولا- نموذج KMV:

- **التعريف بالنموذج :**

هو نموذج تنبؤ افتراضي ويعرف أيضا باسم(Moody's KMV) هو تطوير لنموذج(Merton) الذي سبق ووضعته شركة (Moody's) ويعتبر من النماذج الهيكلية حيث يتم حساب احتمال خطر التخلف عن الدفع باستعمال أسعار الأسهم وهيكل رأس المال في المؤسسة و يفترض النموذج أن المؤسسة تتخلف عن الدفع إذا كانت قيمة أصولها أقل من مستوى معين، يعرف بنقطة التخلف عن الدفع وهي دالة لخصوم المؤسسة[1].

- **مزايا وحدود نموذجkmv :**

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لإطار عمل (Moody's KMV) في قدرته على الأخذ بعين الاعتبار أية معلومات جديدة تتعلق بتدهور الوضع المالي للشركة وفي وقت سريع، شرط أن تنعكس تلك التغيرات في أسعار سهم الشركة. وهذا الأمر في الحقيقة بقدر ما يعتبر إيجابيا بقدر ما ينطوي على محاذير، فقد تكون تقديرا ت احتمالات التعثر (PD) المستندة إلى هذا النموذج متقلبة للغاية في فترات التذبذبا ت الكبيرة في أسعار الأسهم، حتى لو كانت هذه التذبذبا ت مرتبطة بالتغيرات في الأوضاع العامة للمشاركين في السوق أكثر من ارتباط ها بالتغيرات الفردية في وضع الشركة نفسها.

إن متطلبات البيانات لهذ ا لنموذج (Moody's KMV) تتطلب الكثير من الشروط، من ذلك على سبيل المثال أنه لا يمكن تطبيق النموذج إلا على الشركات المدرجة والمتد اولة في سوق الأوراق المالية، هذا يجعله غير ممكن التطبيق عل ى نطاق واسع في الأنظمة المالية والمصرفية ذات الأسواق المالية المحدودة. بالإضافة إلى ما سبق، يتطلب نموذج عمل بيانات من القوائم المالية

[1] شرون رقية، ***تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية***، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، الجزائر، 2012، ص-ص 83-99

للشركات، ومعروف في عالم المال مدى التأخر الذي يحصل في الإفصاح عن الأرقام المالية للشركات، في حين يتطلب أي إطار لإدارة مخاطر الائتمان استجابة آنية وسريعة.

- **خطوات حساب وفق KMV** :

الخطوة 1 : تحديد قيمة الأصول V وتباينها σ

يمكن ان يتم تقدير قيمة أصول الشركة استنادا إلى قيمة سهم الشركة التي تعطي فكرة عن قيمة حقوق الملكية واستخدام القيمة الدفترية للالتزامات، أما تقلب قيمة الأصول فهو ليس تقلب سعر السهم، حيث إن سعر السهم يتأثر بقيمة الأصول.

قيمة حقوق الملكية والتي عادة ما يمثلها سعر السهم في السوق (S) تتحدد بالعناصر التالية:

- قيمة أصول الشركة (V)
- تذبذب الأصول (σ)
- نسبة الرافعة المالية(L)
- أسعار الفائدة على الديون طويلة الأجل (i)
- معدل العائد الخالي من الخطر (r)

يمكن معرفة كل من نسبة الرافعة المالية و أسعار الفائدة على الديون طويلة الأجل وسعر الفائدة الخالي من الخطر ويمكن معرفة سعر السهم من السوق. أما المتغيرات غير المعروفة هي كل من قيمة أصول الشركة (V) والتذبذب (الانحراف المعياري) (σ)

يستخدم نموذج KMV نهجا تكراريا لايجاد قيمة أصول الشركة (v) و التذبذب (σ) استنادا لمعرفتنا بكل المتغيرات الأخرى (سعر السهم، الرافعة المالية، أسعار الفائدة على الديون طويلة الأجل وسعر الفائدة الخالي من الخطر)[1].

الخطوة 2:حساب المسافة نحو التعثر (DD Default to Distance)

أحد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها نهج (KMV (تتمثل في الاعتراف بأن الشركة لا تضطر إلى التخلف عن السداد في اللحظة التي تنخفض فيها قيمة أصولها عن القيمة الاسمية للديون.

في الواقع يحدث التخلف عن السداد عندما تنخفض قيمة أصول الشركة في مسافة ما بين قيمة الدين قصير الأجل وقيمة الدين الإجمالي. بمعنى آخر، من الممكن ألا يكون هناك عجز عن السداد حتى لو انخفضت قيمة الأصول إلى أقل من قيمة إجمالي الدين، وهذا في الحقيقة أمر عادي ذلك أن الاحتياجات النقدية الآ نية هي التي تسبب العجز عن السداد ، وقد يكون لدى

[1] د. عبد الكريم أحمد قندوز، ***المخاطر المصرفية و أساليب قياسها، صندوق النقد العربي***، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 46

الشركة نقد (أو سيولة) كافٍ لمواصلة سداد جميع الالتزامات عند استحقاقها على الرغم من أن إجمالي المطلوبات قد يكون أكبر من إجمالي الأ صول.

تحد د منهجية (KMV) نقطة العجز عن السداد في مكان ما بين الدين قصير الأجل وإجمالي الدين ، وتعرفها على أنها إجمالي الدين قصير الأجل ونصف قيمة الدين طويل الأجل.

$$DPT = STD + \frac{1}{2}LTD \quad \ldots\ldots (10\text{-}2)$$

حيث :

- نقطة التعثر (DPT)
- الدين قصير الأجل (STD)
- الدين طويل الأجل (LTD)

بعد ذلك يحدد KMV ماهية المسافة إلى التعثر (DD) التي هي عدد الانحرافات المعيارية التي يجب ان تخسرها الاصول قبل الوصول إلى نقطة التعثر (DPT)

وتحسب على النحو التالي :

$$DD = \frac{E(V_1) - DPT}{\sigma} \quad \ldots\ldots (11\text{-}2)$$

حيث (μ) :هي متوسط عوائد الأصل و (σ) تذبذب عوائد الأصل.

ولكن، كيف وصلنا من المعادلة الأولى إلى المعادلة الثانية[1]؟

الصيغ متطابقة عمليا. فكر في المعادلة الأولى على أنها معبر عنها بالقيم المطلقة، أي أن البسط $E(V_1) - DPT$ يمثل القيمة بالدولار التي يجب فقدها للوصول إلى نقطة التعثر، وبقسمتها على الا نحراف المعياري (بالدولار)، فإن ذلك يعطينا عدد الانحرافات المعيارية.

بعيدًا عن نقطة التعثر. بالنسبة للمعادلة الثانية، فكر في قياس نفس المسافة إلى التعثر كعوائد تم قياسها بالنسب المئوية وليس بالقيم المطلقة (بالدولار) (تتراكم باستمرار).

مثال :

لنفترض أن نقطة التعثر في لحظة ما هي 100 (DPT=100)

والقيمة الحالية للأصول هي 120 (V_0=120)

هذا يعني أن خلال العام المقبل يمكننا تحمل خسارة: 20 دولارا، معبرا عنها كنسبة مئوية (نسبة من نقطة التعثر).

[1] د.عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 48

بالإضافة إلى كل ما يمكن ربحه العام المقبل (كنسبة مئوية).

قيمة 20 دولارا كنسبة نمو خلال عام باستخدام التركيب المستمر يمكن حسابها على النحو التالي:

$$\ln\left(\frac{V_0}{DPT_T}\right) = \ln\left(\frac{120}{100}\right) = 18.23\% \quad \ldots\ldots\ldots \quad (12\text{-}2)$$

لكننا مع ذلك، نحتاج لإضافة ما سنكسبه في العام المقبل، وهو متوسط العائد (μ) وبشكل أدق $(\mu - \frac{1}{2}\sigma^2)$ ذلك أن التقلب يقلل من العوائد (عند التركيب المستمر)، وبذلك يكون البسط في النهاية على نحو ما هو مذكور في المعادلة الثانية

$$\left[\ln\left(\frac{V0}{DPT_T}\right) + \left(\mu - \frac{1}{2}\,\sigma^2\right)T\right] \quad \ldots\ldots\ldots (13\text{-}2)$$

بالنسبة للمقام (σ) فإنه إن اختلفت الفترة المعتبرة عن الفترة الكلية، فإنه يتم التعبير عنها بالصيغة$(\sigma\sqrt{t})$

خطوة 3 :حساب تكرار التعثر المتوقع

يتم في هذه المرحلة تحديد تكرار التعثر المتوقع، والذي يعني تحديد المسافة إلى التخلف عن السداد (Distance to Default) إلى احتمالات التخلف عن السداد بناءا على قاعدة بيانات الخاصة المقدمة للعملاء باستخدام خدمة تعرف باسم: "مراقب الائتمان" (Monitor Credit)

يتأثر تكرار التعثر المتوقع بالعناصر التالية:

-سعر السهم؛

- نسبة الرافعة المالى؛

-تقلب الأصول؛

الشكل (2-4): نموذج (KMV Moody's)

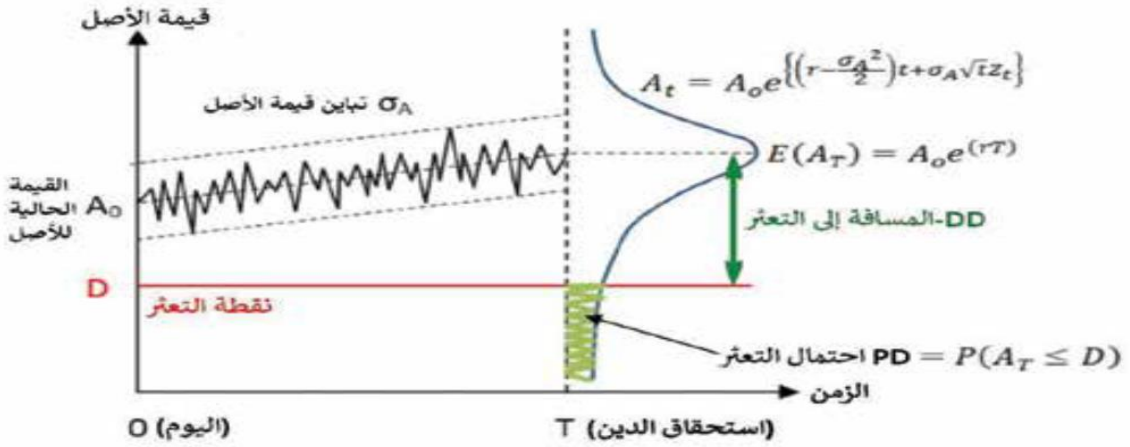

المصدر : د. عبد الكريم أحمد قندوز، ***المخاطر المصرفية و أساليب قياسها***، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 49

وكما يظهر من الشكل (2-4) ، فإن القيمة الحالية لأصول الشركة هي (A_0) وهي تتذبذب بانحراف معياري قدره (σ_A). نلاحظ أنه إذا انخفضت قيمة أصول المؤسسة إلى أقل من نقطة التعثر (D) حينئذ تتعثر المؤسسة، ويظهر هذا الاحتمال في الجزء المظلل باللون الأخضر في الشكل البياني (أدنى نقطة التعثر) ليشير بذلك إلى أن احتمال تخلف الشركة عن السداد هو احتمال أن تنخفض قيمة الأصول عن نقطة التعثر $PD = P(A_T \leq D)$

- **مزايا وحدود النموذج:**

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لإطار عمل (Moody's KMV) في قدرته على الأخذ بعين الاعتبار أية معلومات جديدة تتعلق بتدهور الوضع المالي للشركة وفي وقت سريع، شرط أن تنعكس تلك التغيرات في أسعار سهم الشركة. وهذا الأمر في الحقيقة بقدر ما يعتبر إيجابيا بقدر ما ينطوي على محاذير، فقد تكون تقديرات احتمالات التعثر (PD) المستندة إلى هذا النموذج متقلبة للغاية في فترات التذبذبات الكبيرة في أسعار الأسهم، حتى لو كانت هذه التذبذبات مرتبطة بالتغيرات في الأوضاع العامة للمشاركين في السوق أكثر من ارتباطها بالتغيرات الفردية في وضع الشركة نفسها.

إن متطلبات البيانات لهذ ا لنموذج (Moody's KMV) تتطلب الكثير من الشروط، من ذلك على سبيل المثال أنه لا يمكن تطبيق النموذج إلا على الشركات المدرجة والمتد اولة في سوق الأوراق المالية، هذا يجعله غير ممكن التطبيق على نطاق واسع في الأنظمة المالية والمصرفية ذات الأسواق المالية المحدودة. بالإضافة إلى ما سبق، يتطلب نموذج عمل KMV بيانات من القوائم المالية للشركات، ومعروف في عالم المال مدى التأخر الذي يحصل في الإفصاح عن الأرقام المالية للشركات، في حين يتطلب أي إطار لإدارة مخاطر الائتمان استجابة آنية وسريعة.

ثانيا- نموذج (Credit Metrics)

تم تقديم CreditMetrics في عام 1997 بواسطة JP Morgan ،و هو نموذج هيكلي للتخلف عن السداد ، يأخذ في الاعتبار تحديد عتبة التخلف عن السداد من خلال التصنيفات الائتمانية ، وليس باستخدام الالتزامات و يمكن أن تكون هذه التصنيفات خارجية أو داخلية[1].

حيث يسمح بتحديد احتمال التعثر (PD) وخسائر المحفظة المالية الناتجة عن تغير التصنيف الائتماني أو التعثر خلال فترة زمنية (سنة) من خلال ما يسمى بانتقال التصنيف الائتماني (Credit Rating Migration) والذي يعني احتمال الانتقال من فئة تصنيف ائتماني إلى فئة أخرى (مثلاً الانتقال من التصنيف (AAA) إلى (AA)) [2]

[1] https://courses.edx.org/c4x/DelftX/TW3421x/asset/Week6_PD3_1.pdf تاريخ الاطلاع 03-04-2021 الساعة 17:26

[2] https://www.amf.org.ae/ar/study/banking-risk-methodsmeasurement تاريخ الاطلاع 03-04-2021 الساعة 17:56

تقوم (CreditMetrics) بتوزيع تكلفة أي قرض أو محفظة سندات، حيث ترتبط تكلفة التغييرات فقط بانتقال التصنيف الائتماني من درجة تصنيف معينة إلى أخرى.

يتم في هذه المنهجية أيضا تق دير القيمة المعرضة للخطر الناتجة عن الائتمان (Credit VaR)- تقلب القيمة - وليس فقط الخسائر المتوقعة، إضافة لتقدير المخاطر في السياق الكامل للمحفظة، ويتم التعامل مع الارتباطات الموجودة لجودة الائتمان بين المدينين، وهو ما يتيح ذلك حساب فوائد التنويع أو التراكيز الزائدة المحتملة عبر المحفظة مباشرة .

بالمقارنة مع مخاطر السوق، فإن مخاطر الائتمان لها ثلاث خصائص :

- يختلف توزيع المحفظة بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي؛
- يعد قياس تأثر المحفظة بسبب التنويع أكثر صعوبة من قياس أثر التنويع على مخاطر السوق؛
- المعلومات حول القروض ليست كاملة؛

- **خطوات تطبيق النموذج:**

الخطوة 1: مصفوفة الانتقال لمدة عام واحد

مصفوفة الانتقال توضح احتمالات تحول التصنيف الائتماني لأداة مالية من درجة ائتمانية معينة إلى أخرى. يشير العمود الأول إلى درجة التصنيف الائتماني الحالية للأداة المالية (من AAA إلى CCC)، في حين تشير الأعمدة التي تليه إلى الانتقال في التصنيف الائتماني للأداة المالية.

لنأخذ على سبيل المثال سندا درجة تصنيفه (BBB) (المظلل في المصفوفة أدناه). يشير العمود الأول إلى أن احتمال انتقال تصنيف السند من الدرجة الحالية (B) إلى درجة (A) هو 0.24 %

الجدول (2-7): مصفوفة الانتقال لسنة واحدة

Initial Rating	Rating at the end of the period T (%)							
	AAA	AA	A	BBB	BB	B	CCC	DF
AAA	90.81	8.33	0.68	0.06	0.12	0.00	0.00	0.00
AA	0.70	90.65	7.79	0.64	0.06	0.14	0.02	0.00
A	0.09	2.27	91.05	5.52	0.74	0.26	0.01	0.06
BBB	0.02	0.33	5.85	86.9	5.30	1.1	0.32	0.18
BB	0.03	0.14	0.67	7.73	80.53	8.84	1.00	1.06
B	0.00	0.11	0.24	0.43	6.48	83.46	4.07	5.20
CCC	0	0.00	0.22	1.30	2.38	11.24	64.86	19.79

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على https://courses.edx.org/c4x/DelftX/TW3421x/asset/Week6_PD3_1.pdf

الخطوة 2: حدد المدى الزمني

هذه الخطوة هي في حقيقتها تتبع الخطوة السابقة، وغالبا ما يتم أخذ مدى زمني سنة واحدة، وكما يظهر من المصفوفة أعلاه، فإنها خاصة بمدى زمني قدره سنة واحدة، وعمليا يمكن أن إعداد مصفوفات لمدد زمنية أكثر (سنتين، 5 سنوات...)[1].

الخطوة 3: حدد نموذج التسعير الآجل

في هذه الخطوة تتوفر معدلات (منحنيات) العوائد الآجلة، ويظهر الجدول (2-8) أدناه معدلات العوائد للأدوات المالية (سندات) للسنوات القادمة بحسب تصنيفها الائتماني:

الجدول (2-8): أسعار الفائدة الآجلة بحسب التصنيف الائتماني

Category	Year 0	Year 1	Year 2	Year 3	Year 4
AAA		3.60%	4.17%	4.73%	5.12%
AA		3.65%	4.22%	4.78%	5.17%
A		3.72%	4.32%	4.93%	5.32%
BBB		4.10%	4.67%	5.25%	5.63%
BB		5.55%	6.02%	6.78%	7.27%
B		6.05%	7.02%	8.03%	8.52%
CCC		15.05%	15.02%	14.03%	13.52%

المصدر: د.عبد الكريم أحمد قندوز، ***المخاطر المصرفية و أساليب قياسها، صندوق النقد العربي***، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 54

ويتضح من العوائد أن المستثمرين يتوقعون عوائد أعلى للأوراق المالية ذات الجودة الأدنى (التصنيف الائتماني الأدنى) بما يعكس درجة المخاطر التي يتعرضون لها، ومثال ذلك أن سندا مصنفا درجة (CCC) وهو أدنى السندات جودة يكون عائده الآجل لسنة واحدة 15.05 %، وهو يعكس درجة الخطر التي ينطوي عليها، إذ هذا السند على حافية العجز عن السداد، ولا شك أن أي مستثمر سيقبل الاستثمار في هذا السند ذو المجازفة العالية إلا إذا قابلته عوائد عالية جدا.

الخطوة 4: حدد التوزيع الآجل لتغيرات قيمة السند (المحفظة) وحساب القيمة الحالية للسند لكل درجة تصنيف ائتماني

في هذه الخطوة يتم احتساب القيمة الحالية للسند عند كل درجة تصنيف ائتماني باستخدام منحنى العائد.

[1] د.عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 54

الخطوة 5: تحديد معدل الاسترداد (Recovery Rate)

معدل الاسترداد هو القيمة المتوقع الحصول عليها في حال وصول السند إلى مرحلة العجز (Default) و لذا يمكن تسميتها بالقيمة المتبقية للسند، وهذه القيمة تتحدد بدرجة أساسية بناء على أولوية السند في الحصول على نصيب التصفية.

الخطوة 6: التوزيع الاحتمالي للقيم الحالية لأسعار السندات

في هذه الخطوة يتم تحديد التوزيع الاحتمالي للقيم الحالية لأسعار السندات، وانطلاقا منها يمكن حساب التباين والانحراف المعياري لقيم السند والذي يمثل مقدار درجة الخطر الائتماني الكامن في السند، أي أن تقلب القيمة الحالية للسندات يعبر عن مخاطر الائتمان للسند.

خلاصة الفصل:

على الرغم من أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الاقراضية مستقبلا، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، وأثبتت أيضا أنه ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها البنك.

ورغم كل الجهود التي تبذل إلا أن المصارف لا تستطيع تفادي مخاطر القروض بنسبة 100 %، و لهذا وصلنا الى استنتاج انه يجب على أي بنك تحليل المخاطر وحسابها وأن يحاول التقليل من هذه المخاطر التي يتعرض إليها عند منحه القروض، وهذا لكي لا يقع في مشاكل مع زبائنه، وأن يكون محل ثقة، فعلى البنك أن يقوم دائما بدراسة مخاطر القروض للعملاء، وتحديد الأسباب الرئيسية للإقراض، وكذا الاعتماد على طريقة فعالة للقياس ليضمن استرجاع مبلغ القرض.

ولذلك تحتاج البنوك ومراقبوها إلى معلومات صحيحة مفيدة تتوفر في الوقت المناسب بشأن المخاطر التي يتعرض لها، و يمكن لهم أن يساهموا في الحد أو التقليل من هذه المخاطر بإتباعهم سياسة صحيحة.

الفصل الثالث:

دراسة قرض الإستغلال في البنك الوطني الجزائري وكالة -878- مستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، والمتمثلة في الفصلين السابقين، سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة 878 –مستغانم –

حيث ان بحثنا المتعلق بإدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية مثله مثل أي بحث علمي، يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما هذا الإطار يعتبر الأساس بتنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تقديم البنك الوطني الجزائري أما المبحث الثاني هو تقديم للوكالة 878 للبنك الوطني الجزائري و أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا الى كيفية تكوين و دراسة ملف قرض الإستغلال على مستوى البنك الوطني الجزائري خاصة في الوكالة .

مع العلم واجهنا صعوبات عديدة من أجل اعداد هذا الفصل الخاص بالتربص لأنه جاء في وقت كل شيء مغلوق و من الصعب وجود مؤسسة تقبل طلب التربص عندها في ظل الجائحة الحالية.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يمكننا تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق الى نشأته و بعض العموميات المتعلقة به و بعض الوظائف و صيف التمويل التي يقوم بها.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

1–نشأة البنك الوطني الجزائري :

قبل تعريف البنك الوطني الجزائري لابد من اعطاء بعض المعلومات حول نشأته حيث:

في عام 1966، بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري، استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتاركي.

وعلى إثر هذا التحول، أنشيء أول بنك تجاري "البنك الوطني الجزائري"، بموجب القانون رقم 178–66 الصادر في 13 جوان 1966، بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك ، ويتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون، والتي تنص على: "يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفة بنك إيداع، وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي"، مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزارعي، واستمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982، حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يدعى "بنك الزارعة والتنمية الريفية BADR"، وهو يعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة البنكية الجديدة إلى تغيير التوزيع، التنظيم والتخفيض من المركزية.

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين للإصلاح الاقتصادي، الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم وتحسين طرق تسيير الأنشطة البنكية، وكذا الم ارقبة الصارمة للقطاع.

واختصارا مرت نشأة البنك الوطني الجزائري بمرحلتين:

أ–مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1962–1988)

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكثر من 12 بنك على المستوى الوطن، وقد كان معظمها مسير من طرف السلطات الفرنسية، حيث كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

- البنك المركزي الجزائري(BCA)، الذي أنشيء في: 1962.12.13
- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، الذي أنشيء في: 1963.05.07
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNPD)، الذي أنشيء في:1964.08.10

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو العملة المستقلة، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى التأميم لإقامة نظام مالي ناجح، فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري ثم القرض الشعبي، وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعد بنك التنمية المحلية.

ب–مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي، وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاط تجاري واسع بعد أن كانت بنوك إيداع فقط، أين بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد، كما أنها أصبحت خاضعة للض ارئب كغيرها من المؤسسات.

2– تعريف البنك الوطني الجزائري:

هو أوّل بنك تجاري تمّ إنشاءه بناءً على الأمر رقم178-66 الصادر في 13 جوان 1966 كمؤسّسة وطنية مسيّرة عن طريق التّشريع التّجاري، عنوانه "08 شارع إرنستو شي غيفارا–الجزائر "،و على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.يضمّ هذا البنك مجموعة من المديريّات الإقليمية والوكالات حيث:

216 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

19 مديرية جهوية للاستغلال

145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)

99 شباك آلي للبنك (GAB)

أكثر من 5000 موظف

المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)

236 169 بطاقة بيبنكية

2839525 حساب للزبائن[1]

[1] معلومات منتقاة من الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري، تاريخ التصفح:28-01-2021، متوفر على الموقع :
https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/bna-en-chiffre-avec-les-bilans-pdf.html

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي

أولا– وظائف البنك الوطني الجزائري مستغانم:

أ– وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة، من خلال:

–قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة الاستثمارها؛

–العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية؛

–توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء لشروط معينة؛

–يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية؛

–تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات؛

–إعطاء الدعم الإعلامي؛

ب–عرض المنتجات والخدمات الجديدة، من خلال:

–الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية؛

ج– تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة، من خلال:

–مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها؛

–تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها؛

–التسيير المحكم للموارد البشرية وتقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات؛

–التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

الشكل (3–1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

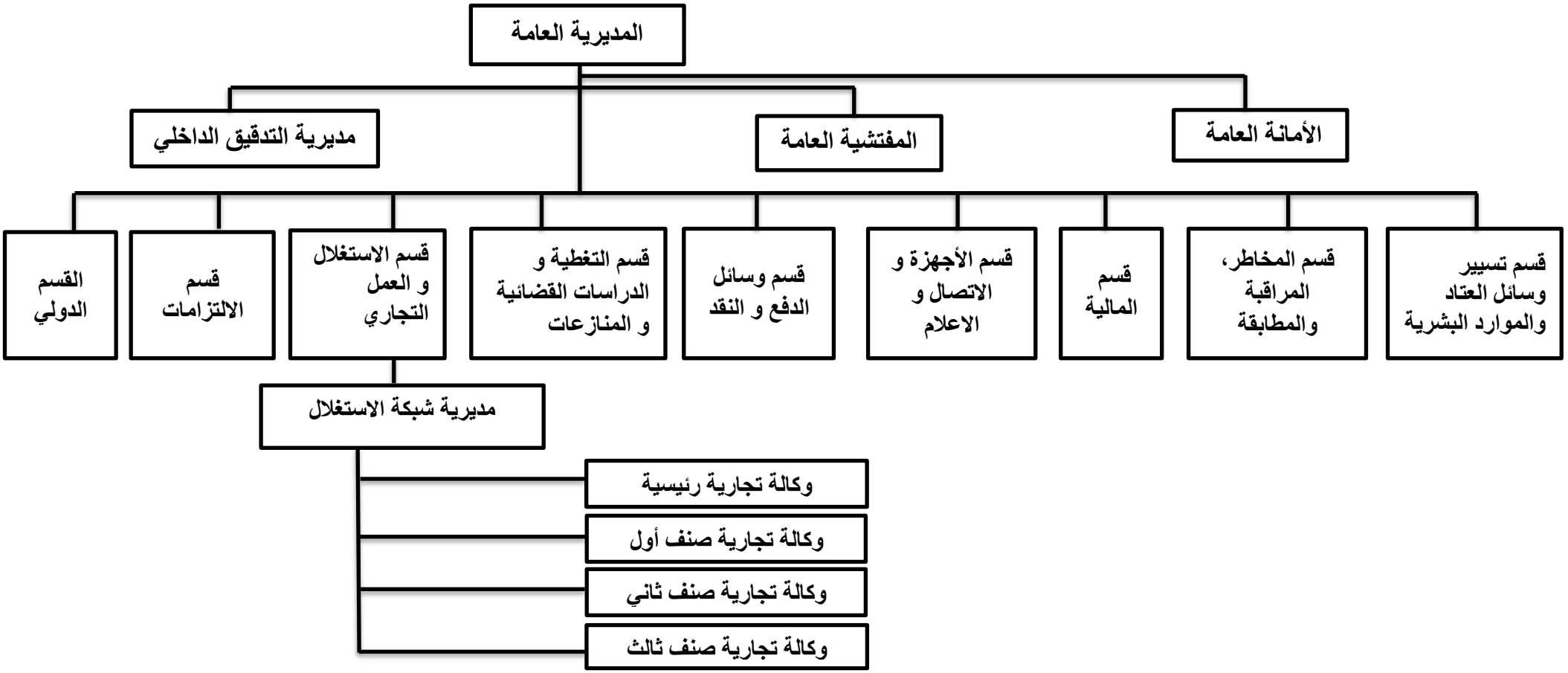

المصدر: معلومات منتقاة من الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري، تاريخ التصفح:28–01–2021 على الساعة 17:30، رابط الموقع

https://www.bna.dz/ar/عن-البنك-الوطني-الجزائري/الهيكل-التنظيمي-للبنك

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري عدة صيغ للتمويل وهي كالأتي[1] :

• **القروض العقارية:** حيث يمكن أن يصل سن المقترض إلى غاية 75 سنة، و قد تصل نسبة التمويل حتى 90% من كلفة المشروع و من مزاياه سرعة دراسة طلب القرض التي تتم خلال 08 أيام.

• **الحلول الخاصة بالأطباء:** هذا القرض موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (انشاء جديد)، او توسيع عيادة موجودة اصلا، هو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى.

• **قروض الاستغلال:** تنقسم قروض الاستغلال في البنك الوطني الجزائري إلى:

أ– قروض الصندوق: في بنك الوطني الجزائري قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ :

-تسهيلات الصندوق

-خصم الاوراق التجارية

-السحب المكشوف

-تسبيق على الصفقات

ب–قروض بإمضاءات: حيث يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا لكم، و هذا عن طريق إمضائه.

• **القرض الايجاري:** حيث البنك الوطني الجزائري يؤجر لكم العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد.

• **القروض الاستهلاكية:** حيث البنك الوطني الجزائري يرافق عملائه و يضع تحت تصرفهم حلولا تتكيف مع احتياجاتهم و ذلك عن طريق الاختيار ما بين:

أ–قرض السيارة: يستفيد منه كل شخص مقيم في الجزائر ولديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين (02) الحد الأدنى للأجر المضمون و تصل نسبة التمويل الى 85% من ثمن السيارة، و فترة التسديد تتراوح ما بين اثني عشر (12) و ستون (60) شهرا. و من مزايا هذا القرض انه تتم معالجة ملفكم في أجل أقصاه 05 أيام.

ب–قرض الرفاهية: يستفيد منه كل شخص لديه اقامة ثابتة بالجزائر دخله ثابت و منتظم يفوق أو يساوي مرتين (02) الأجر الوطني الأدنى المضمون و هذا القرض موجه لتمويل مشتريات الأفراد الاستهلاكية الجديدة والمنتجة أو المركبة محليا بالجزائر.

[1] معلومات مقدمة من طرف عمال البنك

مبلغ القرض محدد بمليون دينار 1.000.000.00 دج دون ان يقل مبلغه عن مائة ألف دينار 100.000.00 دج و مدة القرض يمكن أن تمتد إلى 36 شهرا على الأكثر دون ان تقل عن 12 شهرا، (وفق طلب المقترض).

• **القروض طويلة المدى:** هي قروض تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطكم قد تصل حتى 05 سنوات و يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع و يمنح البنك الوطني الجزائري فترة تأجيل الدفع قد تصل إلى غاية ازدهار نشاط عملائه.

•**القروض المدعمة من قبل الدولة:** القروض المدعومة من قبل الدولة تأخذ عدة صيغ :

أ–قرضANGEM : يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول و/ أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات و المواد الأولية للشروع في العمل.

ب–قرض ANSEJ: هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19– 35 سنة، و حائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

ج–قرض CNAC: هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.و هو موجه أساسا إلى شراء تجهيزات جديدة أو مجددة و بالأخص شراء المواد الأولية و معدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

المبحث الثاني: تقديم الوكالة 878 لبنك الوطني الجزائري

لكل بنك تجاري وكالات تابعة له وهذا حال البنك الوطني الجزائري أيضا الذي له العديد من الوكالات بمختلف تصنيفاتها من بينها الوكالة 878 التي سنقوم بتقديمها في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: تعريف الوكالة 878 و أهدافها

أولا– تقديم الوكالة 878 للبنك الوطني الجزائري:

الوكالة رقم878 تعتبر وكالة ثانوية من وكالات بنك الوطني الجزائري افتتحت يوم 20 جانفي سنة 2009 و مقرها موجود بمستغانم و بالتحديد شارع بن سعدون منور (مقابلة لسينما افريقية)، تضم موظفين موزعين على مختلف المصالح يسهرون على السير الحسن للوكالة ونجد إطارات منهم المدير والمساعد، رؤوساء الآقسام ومكلفون بالدراسية بالإضافة إلى كل من عمال النظافة والآمن.

ثانيا– أهداف الوكالة:

وتتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مناقسة البنوك الآخرى؛
- التطور التجاري وذلك من خلال إدخال تقنيات جديد في ميدان التسيير وكذا التسويق؛
- تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية من اجل ضمان التحولات اللازمة؛
- التمكن من الرقابة الناجعة؛
- التوسع في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية؛
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة؛
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن؛
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني،
- العمليات المتعلقة بالسحب على الآجهزة التابعة للبنوك الآخرى؛

المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878

الشكل (3–2): الهيكل التنظيمي للوكالة 878

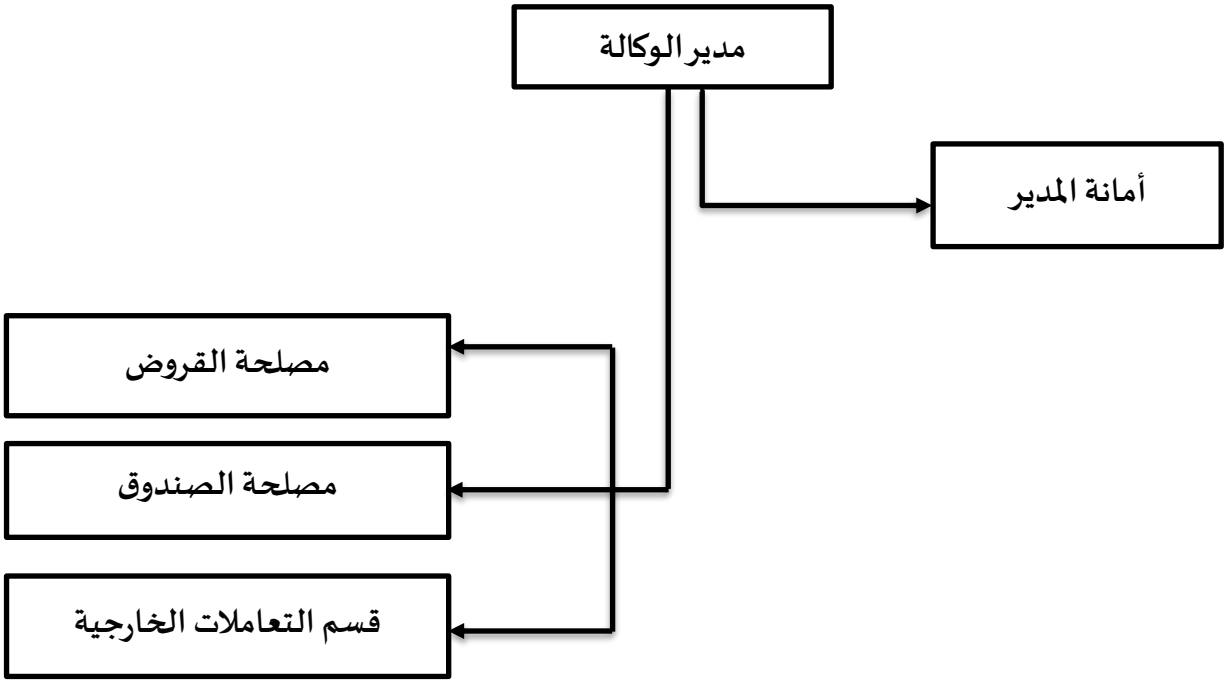

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على اقوال المؤطر موظف الوكالة

أ–مدير الوكالة:

حيث هو الموظف الأعلى درجة في الوكالة، يشرف على جميع المصالح ومن المهام التي يقوم بها:

–اتخاذ جميع القرارات التنظيمية والقانونية والسهر على تطبيقها على مستوى الوكالة؛

–اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لخدمة الوكالة؛

–متابعة ضبط التسيير على ممتلكات البنك؛

–استقبال طلبات القروض ومناقشتها والموافقة النهائية عليها؛

–الموافقة على فتح الحسابات في البنك؛

ب–أمانة المدير:

تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة, كما تعمل على:

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح؛
- تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات؛
- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام؛

ج–مصلحة القروض:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة في الوكالة نظرا للدور الذي تقوم به من خلال منح القروض، باعتبار القروض هي الاستثمار الرئيس ي للبنوك تمثل العائدات المتولدة عن فوائد القروض الجانب الأكبر من الأصول المصرفية وتربط هذه المصلحة هيكليا بالمصلحة التجارية والقانونية على عدة مستويات.

د–مصلحة الصندوق:

تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

- **الصندوق:** وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي, بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة.وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي. ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

– **الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

– **السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه اما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

- **التحويلات:** تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الأمر) وإيداعه في حساب لشخص اخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

هـ–قسم التعاملات الخارجية:

وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى

خارج الوطن, بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

–قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

–قسم التجارة الخارجية: من بين المهام الرئيسة التي تؤديها هذه المصلحة هي عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

المبحث الثالث: تكوين ودراسة ملف قرض الاستغلال على مستوى BNA الوكالة 878

كما هو الحال في أغلب البنوك التجارية الجزائرية فإن تكوين ملف قرض الاستغلال و طرق دراسته لا تختلف كثيرا من بنك لاخر و هذا هو حال البنك الوطني الجزائري"BNA" و مختلف الوكالات التجارية التابعة له.

المطلب الاول: إعداد ملف طلب قرض الاستغلال

يجب على طالب القرض سواء كان فردا عاديا أو مؤسسة تقديم ملف يتضمن الوثائق والعناصر التالية:

1–الوثائق القانونية والإدارية:

–الطلب القرض يتضمن اسم المؤسسة أو الفرد موضوع الطلب، قيمة مبلغ قرض استثماري المطلوب مدة القرض، الغرض من القرض

–الملفّ القانوني (القانون الدّاخلي للمؤسّسة، السّجل التجاري، البطاقة الضّريبية) ؛

–نسختين من بطاقة التّعريف الوطنيّة. و (CV) السّيرة الذّاتية للعميل؛

– سند ملكية أو إيجار المحل لإيواء النشاط؛

–تقرير تقييم المباني لإيواء النشاط الذي قام به محترف (خبير) معين من قبل البنك ومعتمد حسب الأصول من قبل المحاكم ، بهدف الحصول على ضمان محتمل؛

–نسخة من بطاقات NIF و NIS؛

–الضمانات المقترحة ويكون موقع من طرف طالب القرض الذي يلزم أن يكون شخص طبيعيا مؤهل قانونيا ومكتسب لكل الحقوق المدنية؛

2–المستندات المحاسبية والمالية

- آخر ثلاث (03) ميزانيات (قوائم مالية وملاحق) للسنوات المالية المنتهية؛
-تقارير مصدق عليها من قبل المراجعين القانونيين لـ SPAs و SARLs؛
-إثبات الإيداع القانوني لحسابات الشركات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني (CNRC) ؛
-الميزانية الافتتاحية والتوقعات الختامية للشركات في مرحلة البدء؛
-خطة التدفق النقدي و خطة عبء الأعمال؛
-برنامج استيراد المواد الأولية في حال كان نشاط الإنتاج أو تقديم الخدمات يتطلب مدخلات مستوردة؛
-وصف الأسواق و تقرير موجز عن سير العمل؛
-خطة التمويل حسب السوق والتراكمية؛
-قائمة بمواد ومعدات الإنتاج؛
-صورة من شهادة التصنيف والتأهيل المهني المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها؛

3–المستندات الضريبية وشبه الضريبية

-الشهادة الضريبية: مستخرج من القوائم التي تقل مدتها عن ثلاثة (03) أشهر مصفاة حسب الأصول؛
-الشهادة شبه الضريبية الأخيرة التي تقل مدتها عن ثلاثة (03) أشهر مصفاة أصولاً؛
- جدول السداد المستحق السابق المتعلق بالضريبة أو الدين الاجتماعي المعتمد من قبل الجهة المعنية؛
-شهادة عدم الضرائب للأعمال الجديدة؛

المطلب الثاني: دراسة ملف قرض الإستغلال

يتم دراسة واتخاذ قرار منح القرض حسب القانون الداخلي للبنك وذلك المستويات التالية:

•**على مستوى الوكالة:** فور وصول الملف إلى كاتب مديرية الوكالة الذي يسلمه إلى مدير الوكالة والذي يحوله بدوره إلى مصلحة القروض أين يقوم المكلف بالدراسات الإطلاع على الملف ودراسته وتحليله بشكل دقيق ودراسة معمقة لمردودية المشروع، وبعد المكلف الدراسات يغادر أية الملف مرة ثانية إلى المدير وتتم الدراسة في أجل أقصاه 30 يوم.

•**على مستوى المديرية الجهوية:** تقوم هذه الآخيرة بدراسة الملف مرة ثانية واستناد إلى المعلومات السابقة وعلى مستوى المديرية الجهوية يعالج الملف على يد المكلف بالدراسات ويعطي هذا الآخير رأيه ثم على يد رئيس قسم القروض ويعطي كذلك رأيه ثم أخيرا على يد المدير ويعطي رأيه ثم يجتمعون على شكل لجنة والقرار ويعود إلى اللجنة وذلك على أساس التصويت فيؤخذ برأي

الآغلبية عكس على مستوى الوكالة فالقرار يعود إلى مدير الوكالة وإذا كان المبلغ يفوق قدرتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسله إلى المديرية المركزية للقرض.

• **على مستوى المديرية المركزية للقرض:** تقوم بدراسة الملف وإذا كان المبلغ يفوق قدراتها وصلاحياتها فتكتفي بإعطاء رأيها وترسله إلى مستوى أعلى منها.

•**على مستوى اللجنة المركزية للقرض:** تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاء من المستويات السابقة وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وتتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك والآمن العام للبنك ويتخذ القرار فيها بالتصويت وفي حالة تعادل الآصوات فإن القرار يرجع للرئيس.

قرار منح القرض الاستغلال يكون إما:

•**بالرفض:** ويكون عادة بسبب عدم وجود ضمانات كافية ما يرفع من نسب المخاطرة،غياب المعلومات الائتمانية التي تمكّن البنوك من معرفة السجل الائتماني للمتعامل، أو اسباب اخرى كثيرة و في هذه الحالة يرفض الطلب ويعاد الملف إلى الزبون.

•**بالقبول:** إذا اتفقت اللجنة على قبول طلب الزبون وسيحصل على وثيقة منح القرض وذلك بعد أن يقدم جميع الضمانات.

المطلب الثالث: مثال عن دراسة قرض الإستغلال مقدم من طرف البنك الوطني الجزائري الوكالة 878

أ–هوية مقدّم طلب القرض

نذكّر بأنّ معاملتنا هي مع مؤسّسة بناء أنشأت في 2000/01/20 في مستغانم تدار من قبل مؤسّسها السيد(.....)، والذي لديه خبرة مهنية لأكثر من 20 عاما في أعمال البناء.

ب–العلاقة بين المصرف والعميل :

هناك علاقة قديمة، مثبتة(مسجلة) في مكاتبنا منذ 10/02/2002 حيث لم يسجّل أي خلل في الدّفع.

ج– التحليل الاقتصادي والمالي:

حيث على حسب الاوراق المقدمة للبنك الأصول تستهلك بشكل كامل، وقروض الاستثمار تمثل 23 ٪ من إجمالي الميزانية العمومية. و أما الأصول المتداولة فهي لديها حصة كبيرة من استخدامات الشّركة. حيث أنها تمثل أكثر من87% من إجمالي الميزانية.و هي تتكوّن من مايلي:

–قيم قابلة للتحقيق: تتألف أساسا من حساب تسبيقات للاستغلال ومقدّم (تسبيق) وقسط مدفوع، هذا الأخير يظهر في الميزانية العمومية كحساب دائن مع علامة سالبة، وهذا يعني، أنّ الشركة تدفع أكثر من ما تشتري.

–القيم المتوفّرة: والتي تعتبر مهمة و هي تمثل المال المجمّد.

–رأس المال الدائم: حساب الأموال الخاصّة ينمو باستمرار، وذلك بسبب الزيادة في رأس مال الشركة والنتائج المتراكمة.

د–تحليل التوازن المالي:

إنّ دراسة أرصدة الميزانيات المالية العامّة على مدى السّنوات الثّلاث، تسمح لنا باستنتاج أنّ الوضع المالي للشّركة قد تميّز بالتوازن، وفي الواقع، رأس المال العامل إيجابي على مرّ السّنين.

وفيما يتعلق بتدفق رأس المال العامل فهو إيجابي خلال السّنوات الثّلاث المدروسة. هذا التّدفق لرأس المال العامل ناتج عن أهمّية حساب تسبيقات أخرى للاستغلال.

هـ– تحليل النشاط:

هذه الشركة على وشك اكتمال سوق بمبلغ 138.054.983.49دج بالتّعاقد مع ديوان التّرقية والتّسيير العقاري لولاية مستغانم بالنسبة إلى انجاز 200 وحدة سكنية في مستغانم خلال فترة تنفيذ ثابتة بثمانية عشر(18) شهرا.

و–تحليل الربحية:

الجدول (3–1) : تحليل ربحية المؤسسة

نسب الربحية	طريقة الحساب	2018	2019	2020
الربحية الاقتصادية	الدخل الصافي / اجمالي الأصول الثابتة	**7%**	**5%**	**8%**
الربحية المالية	الدخل الصافي / الأموال الخاصة	**8%**	**6%**	**11%**
الرافعة المالية (النفوذ)	**الربحيية المالية – الربحية الاقتصادية**	**1%**	**1%**	**3%**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

العائد على حقوق المساهمين (الربحية المالية) للشركة متفوق على العائد من أصولها الاقتصادية (الرّبحية الاقتصادية)، حيث أنّ نسبة الرّافعة المالية (النفوذ) إيجابية. في هذه الحالة، من مصلحة الشركة الاقتراض من أجل زيادة رفع رأس المال الخاصّ بها.

ز–الاستنتاج:

الصّفات الأخلاقية للعميل وكفاءته في مجال أعمال البناء، من جهة، والعلاقات (المنظمات الاجتماعية) من جهة أخرى تبقي المخاطر المرتبطة بالنّشاط مستبعدة. الشيء نفسه بالنّسبة للمخاطر المالية وشبه المالية، وشهادة الوضعية الجبائية المطهرة التي تصدرها مصلحة الضرائب.

أخيرا وبالنظر إلى العناصر الإيجابية المقدّمة في هذه الدّراسة وللسّماح لعلاقتنا من تحقيق العقود الممنوحة لديوان التّرقية والتّسيير العقاري لولاية مستغانم المتّفق عليها في نهاية المطاف وفي الظّروف الجيّدة، نحن نقرّ بموافقتنا على تحديد خطوط الائتمان المطلوب للمبالغ التالية:

–تسبيقات على وضعية الأعمال والصفقات بمبلغ 2.000.000 دج.

–كفالة حسن التنفيذ بهامش 50 ٪ من 4.000.000 دج

مجموع المخاطر الإجمالية تبلغ 6.000.000 دج . للتغطية، نحن بحاجة إلى الضّمانات التّالية:

–التّعهد بكلّ الصفقات والأعمال الجارية والمقبوضة.

– العقّارات المرهونة مسبقا.

–بوليصة التأمين ضدّ مختلف المخاطر «DPAMR»

–تأمين على الكوارث الطبيعية «CAT / NAT»

خلاصة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل، حاولنا فيها الربط بين الفصلين الأول والثاني من خلال دراسة ميدانية أجريناها في البنك الوطني الجزائري والتي كان الهدف منها التعرف على الوثائق المطلوبة لاعداد ملف قرض الاستغلال على مستوى الوكالة و كيفية دراسته و المراحل المختلفة لعملية منحه داخل البنك الوطني الجزائري، وأتاح لنا التربص الميداني التعرف عن قرب على مخاطر القروض التي كثيرا ما تواجهها الوكالة.

الخاتمة العامة

لقد حظي موضوع إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية أثناء أدائها لمهامها باهتمام المجتمع الدولي، خاصة مع التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي من تنامي العولمة والانفتاح المالي. وباعتبار أن خطر القروض من بين أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وهذا ما تؤكده الحالات العديدة للإفلاس المرتبطة بسياسة ائتمانية عشوائية وغير حذرة على غرار الحالات المختلفة الأخرى، كعدم قدرة عملاء البنك بالوفاء بالتزاماتهم في الآجال المحددة.

وتماشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك بغية تحسين أدائها.

و من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري في الوكالة 878 تبين لنا جليا الطريقة التي يقوم بها البنك و اتباعه من خلال لجنة مختصة في منح القروض تقوم بالدراسة و التحري و المتابعة و اخذ الضمانات اللازمة وفق إستراتيجية محددة من طرف البنك.، و استطعنا ايضا الخروج لمجموعة من النتائج فيما يتعلق بالاسئلة التي طرحناها في مقدمة بحثنا هذا و الفرضيات التي بنينا دراستنا عليها.

❖ اختبار الفرضيات:

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا اختبار الفرضيات السابقة كما يلي:

1- الفرضية الاولى : صحيحة لانه تعتبر مخاطر القروض الاهم بالنسبة للبنوك لأنه اي احتمالية لعدم استرداد قيمة القرض سيعرض البنك الى حالة افلاس.

2- الفرضية الثانية: صحيحة لانه هناك وسائل و اجراءات عديدة تتبعها ادارة مخاطر القروض للتقليل من حدة مخاطر القروض.

3-الفرضية الثالثة: صحيحة جزئيا لأن البنك الوطني الجزائري لايتوفر على وسائل تكنولوجيا حديثة جدا و حاله مثل حال باقي البنوك المحلية.

❖ نتائج الدراسة:

نلخص فيما يلي النتائج المتوصل إليها:

1. النتائج النظرية

- أن البنوك التجارية تشكل محور الاقتصاد من خلال القيام بمهامها إلا أنها تتعرض لمخاطر عديدة، وعدم تسييرها يؤدي إلى ضعف أدائها؛

– أن موضوع إدارة مخاطر القروض من المواضيع التي تمثل أهمية بالغة في الأونة الأخيرة لدى جميع القطاعات استجابة للأحداث التي أملتها ظروف الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛

– أن عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للعميل؛

– تعتبر إدارة المخاطر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار والسلامة في النظام المصرفي والمالي ككل، حيث أن لها دورا هاما في تحسين أداء البنوك وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي؛

–رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إلا أن مخاطر القروض تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض نشاطها؛

2. النتائج التطبيقية

توصلنا من خلال تحليلنا لنتائج الدراسة الميدانية إلى:

– البنك الوطني الجزائري لا يستطيع تجنب مخاطر القروض بل يقوم بتسييرها؛

–الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القرض طويلة، ولإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول؛

–تأخذ قروض الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنك الوطني الجزائري؛

❖ الإقتراحات والتوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

– العمل على تشجيع البنوك التجارية في المحلية على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف الموظفين بطرق قياس المخاطر، وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة لمخاطر القروض؛

–عدم التساهل في موضوع القروض بحيث يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها الى غاية تاريخ استحقاقيا؛

– متابعة حركة حساب العميل والتأكد من استخدام المبلغ المقترض في الغرض المحدد؛

–ينبغي على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع معين أو عملاء معينين؛

–استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر، ووجود رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال ألانظمة الملعلوماتية؛

– يجب على البنوك المحلية تطوير نشاطها باستخدام التكنولوجيا الحديثة؛

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

أ-الكتب باللغة العربية:

1-محمد داود عثمان، ***إدارة وتحميل الائتمان ومخاطره***، ط 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013

2-رشاد نعمان شايع العامري، ***الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013

3-زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، ***الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك***، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013

4-عاطف عبد المنعم، ***تقييم وإدارة المخاطر***، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008

5-زكريا الدوري،يسرى السمرائي،***البنوك المركزية والسياسات النقدية***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

6-سمير الخطيب، ***قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي***، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005

7-عبد الحق بوعتروس، ***الوجيز في البنوك التجارية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

8-عبد الحميد عبد المطلب، ***البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها***، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2000

9-طلعت أسعد عبد الحميد، ***الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة***، مكتبة الشقري، القاهرة، مصر، 1998

10-خالد أمين عبد الله، ***العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة***، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998

11-زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، ***إدارة البنوك***، ط2، دار المسيرة عمان، الأردن، 1996

ب-الكتب باللغات الأجنبية:

12-luc bernet-rollande, ***principe de technique bancaire***, 27eme édition, edition dunod, paris, france, 2015

13- luc bernet rollande, ***principe de technique bancaire***,25éme édition, édition dunod, paris, France,2008

14-hamzoui m, ***gestion des risque d'entreprise et contrôle interne***, edition pearson education, paris, france, 2007

15-pasco c, ***commerce international***, 6éme édition, dunod, paris, france, 2006

16-eric lamarque, ***management de la banque : risques, relation client, organisation***, edition pearson education, paris, france, 2005

17-philippe n, ***banque et banque centrale dans la zone euro***,1er édition ,de boeck université, bruxelles, belgique, 2004

18 - cora hentrich, ***gestion du risque de crédit – le nouvel accord de bâle***, édition grin verlag, montpellier, france, 2003
19 - mannai samir; simon yves, ***technique financière internationale***, 7éme édition, economica, paris, france, 2001
20- antoine sardi; jacob henri, ***management des risques bancaires***, edition afge, paris, france, 2001
21-beranlard jean-paul, ***droit du crédit*** ,4éme édition, éditions : aengde, paris, france, 1997
22- bessis joel, ***gestion des risques et gestion actif-passif des banques*** ,edition dalloz, paris, france, 1995
23-jacques ferronnière; emmanuel de chillaz, ***les opérations de banque***, edition dunod, paris, france, 1963
24- pruchaud j, ***evolution des techniques bancaires***, editions scientifiques riber, paris, france, 1960

البحوث الجامعية و الاطروحات و المذكرات:

أ- باللغة العربية:

25- لعروسي قرين زهرة، ***دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية*** - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017 /2016

26- مياد أنيس محمد، ***التأمين على الائتمان و دوره في ادارة المخاطر الائتمانية و تعزيز عمليات التمويل***، مذكرة ماجستير غير منشورة في المصاريف و التأمين، كلية الاقتصاد،قسم المصارف و التأمين، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2015/2014

27- محمد عبد الحميد عبد الحي، ***استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة مخاطر في المصارف الإسلامية***، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، حلب، سوريا، 2014

28- سيف هشام صباح الفخري، ***الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية***، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سوريا، 2009

29- صوار يوسف،***محاولة التقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصرية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية***-دراسة حالة بنك التنمية الريفية-،مذكرة شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2008

30- صديق توفيق نصار، ***العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة***، دراسة تحليلية مقارنة في الصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الاعمال، كلية تجارة قسم إدارة أعمال، جامعة الإسالمية، غزة،فلسطين، 2005

31- خالد بن عمر، ***تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الاحصائية*** –دراسة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، 2004

ب– باللغات الأجنبية

32-daoudi salma, ***analyse du processus d'evaluation du risque credit bancaire*** ,cas banque populaire ,ecole nationale de commerce et de gestion, kenitra ,maroc, 2018

المجلات

33- عبد الكريم أحمد قندوز، ***المخاطر المصرفية و أساليب قياسها***، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020

34- فاروق فخاري ، يحي سعيدي،***أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الإئتماني على مستوى البنوك*** –دراسة تحليلية–،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد02، الشلف، الجزائر، 2019

35- يخلف العربي, رقايقية فاطمة الزهراء, ***الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية***,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, المجلد 06 العدد 04, سوق اهراس, الجزائر, 2019

38- فخاري فاروق،سعيدي يحي، ***دور أدوات التحليل الإئتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي*** –دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر –،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، الجلد 10،العدد1، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر،2017

37- ابراهيم الكراسنة،***الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك***، ط26، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013

38- شرون رقية، ***تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية***، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، الجزائر، 2012

القوانين و المراسيم:

39-الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003,يتعلق بالنقد و القرض المادة 66 و 72

40- الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت (أوت) سنة 2003,يتعلق بالنقد و القرض المادة 68

مواقع الانترنت :

41- http://financedemarche.fr/definition/banque-commerciale

42- http://dspace.univ-tlemcen.dz/bits.../112/6167/1/memoire.pdf

43- https://accdiscussion.com/acc7019.html

44- https://ay83m.wordpress.com

45- http://www.demos.fr

46- https://www.bis.org/publ/bcbsca02.htm

47- https://www.mdrscenter.com/النسب-المالية-أنواعها-قوانين-حسابها/

48- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138969

49- https://courses.edx.org/.../TW3421x/asset/Week6_PD3_1.pdf

50- https://www.bna.dz/ar/عن-البنك-الوطني-الجزائري/الهيكل-التنظيمي-للبنك